

الأول مقدم من طرف السيد كاتب اللجنة الوطنية للإحصاء، طالبا فيه إلغاء عضوية السيد محمد سردي المكتسبة عن طريق مسطرة التعويض للماء مقعد شاغر بمجلس المستشارين.

والثاني مقدم من طرف السيد عدي بوعرفة ومن معه، ملتمسين فيه إلغاء نتائج انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، المجراة يوم 02 أكتوبر 2009، هيئة ممثلي المأجورين.

وقد صرح المجلس الدستوري بعدم قبول طلب السيد عدي بوعرفة ومن معه، كما قضى برفض طلب طعن السيد كاتب اللجنة الوطنية للإحصاء.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة الصحة والسيد وزير الاتصال بتقديم الأسئلة الموجهة لقطاعها في بداية الجلسة.

ومراسلة أخرى من رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الثقافة حول إستراتيجية الوزارة لحماية التراث الفني الشعبي الغنائي إلى جلسة لاحقة.

ومراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الوضعية الاجتماعية للأئمة والوعاظ إلى جلسة لاحقة.

هذا، وبالنسبة للأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 18 يناير:

- عدد الأسئلة الشفهية: 44 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتائية: 3؛

- عدد الأجوبة الكتائية: 4.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بسبع (7) طلبات إحاطة، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد. نعم، السيد الرئيس لك الكلمة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

كما نتمنى أن يطلعنا السيد الأمين المحترم، وأن يخبر المجلس عن مآل مراسلة سبق لفريق الأصالة والمعاصرة أن وجهها للسيد الوزير الأول، الآن قرابة خمسة (5) أسابيع، وتتعلق باستفسار السيد الوزير الأول باعتباره منسق الفريق الحكومي عن الأسباب المرتبطة بما عايناه ونعايناه من غياب ملحوظ للسادة الوزراء، كان آخرها بمناسبة تقديم هاذيك المراسلة، كان

محضر الجلسة رقم 747

التاريخ: الثلاثاء 13 صفر 1432 (18 يناير 2011)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وواحد وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح جلسة الأسئلة الشفهية.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية تخصص لاختتام أشغال الدورة الحرفية.

كما أخبر المجلس أن الرئاسة توصلت بمشاريع القوانين التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 26.10 يتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، المحال على مجلس المستشارين من السيد الوزير الأول؛

ثانيا، مشروع قانون رقم 23.10 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة بالرباط في 11 ماي 2010 بين المملكة المغربية وجمهورية مقدونيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة بقرار للمجلس الدستوري يحمل رقم 809/11 بشأن الطعن التالين:

السيد رئيس الجلسة:

شوف، الله يخليك، تسيير الجلسة ما عندها علاقة بهاد الشي اللي كتقول، الله يخليك السي المهاشي باش نكونو موضوعيين... الأنصاري هو الأول عندو الكلمة، السيد الأنصاري طلب نقطة نظام قبل منك، ماشي نقطة نظام هاذي السي المهاشي الله يهديك، السي الأنصاري راه طلب الكلمة قبل ما تتدخل كاع، طلب الكلمة قبل منك.

السي الأنصاري نقطة نظام... راه ماشي نقطة نظام هاذيك، هذاك تدخل، لا السيد الرئيس طلب المآل ديال المراسلة اللي راسل المكتب، السيد المهاشي اتقي الله شوية، وفي النظام الداخلي كين عندنا ندوة الرؤساء ما تتطرحوش هاذ المشاكل، تتجيو حتى ... السي الأنصاري راه أنا اللي تسيير الجلسة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

أنا فقط أود أن أذكر لأن الذكرى تنفع المؤمنين، ونؤكد في هذا المجلس الموقر، ونحن أمام الرأي العام، أن هناك نظام داخلي يحكم تصرفاتنا، وعلينا أن لا نركب والالتفاف على مقتضيات النظام الداخلي من أجل الظهور أمام الرأي العام بطرح مشاكل خارج النظام الداخلي.

تنتمي، السيد الرئيس، أن تتحملوا مسؤوليتكم لأن نقط النظام ينبغي أن تنصب عن التسيير، وإلى حد الآن ليس هناك أي تدخل انصب عن التسيير، وأنا أود أن تتعاملوا بصرامة وتكافؤ الفرص بالنسبة للجميع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، إذن الكلمة في إطار الإحاطة الله يخليك.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

الزملاء الأعضاء،

اللي تنطلبو راه مكابيش أغلبية ومعارضة، خص يكون عندنا كلنا صدر رجب، السيد الرئيس، كين الغياب ديال الوزراء قولوها، هذا إشكال مطروح، شحال من وزير اليوم حاضر؟ مسألة عادية، فالمطلوب منكم، السيد الرئيس المحترم، أنكم تبلغوا المكتب وتبلغوا السيد الوزير المحترم المكلف بالعلاقات مع البرلمان أنه يحث الوزراء باش يحضروا، إذن علاش هاذ الصداق كله؟ مسألة عادية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، نقطة نظام في التسيير الله يرحم والديك، الكلمة للسي بنشاش.

آخرها غياب 21 وزيرا، هاذي 5 أسابيع ونحن ننتظر الجواب، ونود أن نعرف هل من جواب عن هذه المراسلة أم لا؟

السيد رئيس الجلسة:

أظن أنه لم يتوصل المكتب لحد الآن بجواب هذه الرسالة، وانتما احضرتو في ندوة الرؤساء اللي أثار فيها هاذ المراسلة، وذيك النهار يليه أرسلها الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

طيب، في هاذ الحالة، السيد الرئيس المحترم، نطلب منكم أن تسجلوا في المحضر بأننا انتظرنا قرابة سبعة (7) أسابيع لكي يجيبنا السيد الوزير الأول عن سؤال مشروع، نعتقد أن من حقنا أن ننتظر من الحكومة توضيحا للأسباب التي تؤدي ب 21 وزيرا للغياب دفعة واحدة، علما بأننا نفهم ونتفهم أنه يمكن للسيد الوزير أن يتغيب في واحدة من 3 حالات إما أن يكون...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الطلب ديالكم سيسجل في المحضر، لا داعي باش تزيدو، شكرا.

إذن السي المهاشي، في نقطة نظام السي المهاشي؟ في نقطة نظام تتعلق برئاسة الجلسة، السيد الرئيس تكلم على ما ورد من مراسلات من طرف السيد الأمين.

الله يخليكم في تسيير الجلسة نقطة نظام، راه لا أقبل شي حاجة أخرى من غير نقطة نظام اللي منصوص عليها في القانون الداخلي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

نقطة نظام تأتي في إطار تسيير وتديير ديال جلسات الأسئلة الشفهية، وهي موجهة أساسا إلى أعضاء الحكومة، فبالإضافة إلى غياب السادة الوزراء المحترمين عن هذه الجلسات بدون مبرر أحيانا ومبرر غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:

هذا تدخل السي المهاشي... ماشي نقطة نظام، السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة أرسلوا لنا رسالة عن طريق المكتب، انما ما سيفطتو لا رسالة لا والو...

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس، أنا أرسلت 15 سؤالاً آنيا، السيد الرئيس، هاذ الشي علاش كهضر، السيد الرئيس كرئاسة خصكم تعرفوها، راه أرسلنا 15 سؤال آني ومتجاوبناش عليها...

وختاماً، مطلبنا الموضوعي للسيد الوزير الأول هو القيام بزيارة إلى جهة الغرب-الشراردة-بني حسن بصفة شخصية أو إرسال بعثة وزارية لأن الواقع لا يرتفع، ونحن ننقله بصدق إلى البرلمان، بعيداً عن أي حساب ضيق، ضد أي حزب سياسي، خصوصاً ونحن نعي كل الوعي بالدور التاريخي لحزب الوزير الأول في الدفاع عن الديمقراطية واحترام المؤسسات، وهو ما يجعل كلامنا، أستمح السيد الرئيس، لا تقاطعني ما قلت والو، أنا قلت لكم حزكم زوين، حزكم زوين، ما قلنا والو، خليوني نكمل.

وهو ما يجعل كلامنا داخل البرلمان مزها عن الميوعة والتعامل لأن مشاكل الشعب المغربي ومصحة الوطن تعلق فوق كل مصلحة شخصية...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد إدريس الراضي:

لا تقاطعني السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أقاطعك لأنك فتي القانون، اسمح لي، أربع دقائق، احترم نفسك السيد الرئيس، واحترم الوقت السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التحالف، احتراموا الله يخليكم التوقيت المنصوص عليه في النظام الداخلي.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات المستشارات المحترمات،
إخواني المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان تصنتوا شوية، الإخوان شوية السكوت الله يعطيكم الخير.

المستشار السيد حسان الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
السيدات المستشارات المحترمات،
إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار ما يسمح به النظام الداخلي، أحيطكم علماً بانتهاء قنطرة عن الطريق الرابطة بين جماعة بلقشيري وجماعة الصفصاف، هذا الانهيار الذي خلف قتيلين لحد الآن وعدداً من الجرحى، تكلف جلالة الملك شخصياً بمصاريف علاجهم، وعند نقل الضحايا إلى المستشفى المحلي بمرشح بلقشيري لم يجد رجال الإسعاف ما يمكن الإسعاف به، نظراً لافتقار هذا المستشفى لأبسط التجهيزات الضرورية، في الوقت الذي كان يضرب به المثل من

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

أنا ابغيت الرأي ديالكم، السيد الرئيس المحترم، هل من المشروع أن نطرح سؤالاً عن مآل مراسلة موجهة إلى السيد الوزير الأول بمناسبة تلاوة السيد أمين المجلس، مشروع ولا ماشي مشروع؟ وبأي حق السيد رئيس الفريق الاستقلالي؟ لن يستطيع أحد أن يكلم أفواهنا، ويجب على الحكومة أن تفتش عن مجابي ناجح إلى كانت غندافع على...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس، السيد رئيس فريق التجمع الدستوري، لك الكلمة في الإحاطة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، ما أثار رغبتنا في هذه الإحاطة هو انهيار قنطرة بمرشح بلقشيري بجهة الغرب الشراردة بني يحسن نتيجة الإهمال وعدم المراقبة من طرف مصالح وزارة التجهيز والنقل، الذي خلف عدداً من القتلى والجرحى. هذا الحدث، السيد الرئيس، المؤلم والمأساوي والمرعب، يضاف إلى ما رآته المنطقة من مآسي يعاني سكان المنطقة بشكل مخجل لا يقبلها العقل والمنطق وكل مؤمن بالحقوق الإنسانية.

السيد الرئيس، سكان هذه المنطقة يعانون التشرذم والفقر وفقدان مصادر العيش بشكل قسري، فرضته الطبيعة وكرسه إهمال الحكومة لجهة الغرب-الشراردة-بني يحسن.

التساؤلات، السيد الرئيس: ما هو دور السيد الوزير الأول إذا لم يكن هو المسؤول عن متابعة ومعالجة المشاكل الطارئة؟

إننا من هذا المنبر، طالبنا السيد الوزير الأول بالتدخل في بعض الملفات الشائكة، ولم تكن هناك أي استجابة، والأمثلة كثيرة، السيد الرئيس.

كذلك، حادث انهيار القنطرة ديال بلقشيري ضاعت فيها أرواح المواطنين، أين هو السيد الوزير الأول في هاذ الملف؟ مع العلم أن القنطرة انهارت في الخامسة صباحاً مما قلص من عدد الضحايا.

الآن أيضاً انهار 300 مسكن قروي لجماعة دار بلعامري أولاد احسين، دوار الشانطي لسيددي يحيى الغرب، عامر السفلية، انهيار المعابر، المسالك، مما أدى إلى تشرذم عائلات تعيش في العراء وعزلة بعض الدواوير، كذلك نتساءل كذلك السيد الرئيس أين هو السيد الوزير الأول؟

السيد الرئيس، إذا كان هذا الواقع الحي والمر لا يحرك للسيد الوزير الأول ساكناً، فهل سيعتبر سيادته كلامنا مجرد ميوعة وتعامل مجاني؟

داعين بالشفاء العاجل للجرحي المصابين، كما تتطلع إلى كشف الأسباب الحقيقية وراء انهيار هذا الجسر الذي لازال عمره الافتراضي لم ينته بعد. إن هذه الحادثة المؤسفة، ليست في الحقيقة إلا حالة من بين حالات مماثلة، والتي يتم تسجيلها من حين لآخر في مختلف مناطق المغرب، حيث سبق أن انهارت قنطرة تمر فوق الطريق السيار بنفس الجهة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى وعي الحكومة بهذه الكوارث واستحضارها في برامج تخطيطها في إطار رؤية استباقية، تتدارك البلاء قبل وقوعه، بدل الارتكان إلى سياسة رد الفعل بعد أن تقع الفأس في الرأس.

إن الحكومة مدعوة اليوم إلى ضرورة وضع مخطط، يقوم بإحصاء جميع القناطر والجسور الآيلة للسقوط بسبب نهاية عمرها الافتراضي أو بسبب الفيضانات وانجراف التربة وعوامل الغش وغياب المراقبة وضعف الدراسات الممهدة لإنجاز المشاريع، فهل كتب على بلادنا بعد محنة المساجد الآيلة للسقوط والمنازل الآيلة للسقوط أن تعيش على إيقاع القناطر المهتدة بالانهيار؟

ويحدث هذا في زمن تطبيق مدونة السير، وهو ما يعيد إلى الواجهة التساؤل حول مدى التزام الحكومة بإصلاح وتوفير البنية التحتية القادرة على استيعاب فلسفة المدونة وأهدافها الإستراتيجية؟

وفي سياق متصل، وارتباطا بهذه القنطرة المنهارة، نود تنبيه المصالح الحكومية المعنية إلى الوضعية الهشة لقنطرة أخرى التي هي مهددة بالانهيار، وهي قنطرة "أولاد رجال" الرابطة بين القنيطرة وجاعة المناصرة، في أي وقت، وكما نسجل ما تناقلته بعض الصحف اليوم حول وضعية قنطرة في ضواحي بولعوان بإقليم سطات التي تربط بين إقليم سطات والجديدة، وغيرها من الجسور والقناطر بمختلف الجهات.

السيد الرئيس،

لقد أعذر من أنذر والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

طلب إحاطة المجلس علما ديال الفريق الاشتراكي ورد فيه السحب، إذن الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس،

للمرة الثالثة على التوالي تمنع جمعية تراسبرانسي (Transparency) المغرب من تنظيم حفل تسليم جائزة النزاهة لسنة 2010 من طرف السلطات المحلية بمدينة الرباط، حيث أقدم والي الرباط يوم الأربعاء 5

حيث التجهيزات والأطر العاملة به، مما دفعهم إلى إرسال 6 جرحى في حالة خطيرة إلى المستشفى العسكري بمدينة الرباط، و 7 منهم بالمستشفى الإقليمي بسيدي قاسم.

هذا الانهيار تم فجر يوم الأحد الماضي، وهو يوم السوق الأسبوعي بجاعة الصفصاف، فنظرا لوجود ضباب كثيف سقطت ثلاث عربات في الوادي الذي لم يكن ممتلئا لحسن الحظ والإكاد خساء أكثر بكثير، وقد انهارت هذه القنطرة المهمة والأساسية في المنطقة الموجودة على نهر سبو نتيجة لضعف أو غياب المراقبة والصيانة، علما أن هذه المنطقة عرفت عدة فيضانات وامتلاء الواد باستمرار نتيجة الماء الفائض عن سد الوحدة، مما يفرض المراقبة المستمرة لوضعية هذه القنطرة وباقي القناطر على واد سبو.

ومن الغريب أن هذه القنطرة المنهارة تم بناؤها سنة 1975، ويستعمل السكان الآن كبديل القنطرة الموجودة في مدخل مشرع بلقصيري، والتي تم بناؤها سنة 1922، وما زالت قائمة وتتحمل السيارات وكذلك مرور القطار، وهو ما يثير أكثر من سؤال حول جودة البنيات التحتية ببلادنا. وبالإضافة إلى ضحايا القتلى والجرحى، فقد تضررت حركة المرور بشكل كبير عن قنطرة في مدخل مشرع بلقصيري، ومن النتائج أيضا انقطاع الماء على مدينة مشرع بلقصيري نظرا لمرور قنوات الماء على هذه القنطرة، ويعاني السكان من صعوبات التزود بالماء، وحتى عندما يتم إطلاق الماء في بعض الأحيان فإنه ماء متلوث.

إننا في فريق التحالف الاشتراكي، ندعو السلطات المعنية إلى:

- التدخل العاجل من أجل حل مشكل تزويد مدينة مشرع بلقصيري بالماء كمهمة مستعجلة، مما له من دور مهم؛

- العمل على إعادة بناء القنطرة المنهارة في أقرب الآجال؛

- القيام بمراقبة وصيانة القناطر، خاصة الموجودة على وادي سبو حتى لا تتكرر المأساة هذه التي عشناها، وأملنا كبير أن يصل هذا النداء إلى المسؤولين المعنيين مباشرة بهذا الملف.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،

إحاطة الفريق الحركي تصب في نفس الاتجاه، لأن في نفس السياق، السيد الرئيس، نعب عن عرفانا للمبادرة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بالتكفل بالضحايا والجرحى في إطار الحرص الملكي الموصول وبالاعتناء برعايا جلالاته في مختلف مناطق المغرب، فإننا من موقعنا نتقدم إلى عائلات الضحايا بأحر التعازي في هذا المصاب الجليل،

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي... الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

صارت اللعبة مكشوفة الآن، السيد الرئيس، احنا تنازل عن طيب خاطر لزميلنا، ونحن في مؤخرة الترتيب.

السيد رئيس الجلسة:

دأبا ابغيتو تتدخلوا ولا ندوزو للأسئلة مباشرة؟

السيد المستشار، خليونا نتذاكر مع رؤساء الفرق، السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة لك الكلمة، اللائحة اللي عندي فيه الأصالة والمعاصرة في رقم 4، السيد الرئيس، أنا بغيت ندير المرونة، طلبت لي... ما جاب الله شاي، دأبا لك الكلمة... دأبا مكياش المرونة، مغاديش تكون المرونة حتى في المستقبل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

طيب، السيد الرئيس، الموضوع اللي بغينا في فريق الأصالة والمعاصرة أن تثيره اليوم يتعلق بأمر جلل، بموضوع أخطر بكثير من مجرد انهيار قنطرة هنا وهناك، هاذ الشي ألفناه وعهدناه، الموضوع يتعلق بسابقة تؤثر على وضع غير صحي في العلاقة التي يفترض أن تتأسس بين الجهاز الحكومي وبين هذه المؤسسة.

مناسبة هاذ الحديث هو تصريح أو خطاب ألفناه السيد الوزير الأول قبل أيام قليلة، وذهب فيه من جملة ما ذهب فيه إلى استعمال أوصاف يجعل المرء من ذكرها في حق هذه المؤسسة، ومنها مثلا الوصف الذي يشير إلى أن هناك ميوعة سياسية تمارس داخل هذا المجلس.

ونحن نود بهذه المناسبة، طالما أننا أن الرسالة وصلت، وفهمنا أن المقصود بالميوعة السياسية هي المعارضة التي نجتهد في ممارستها، واللي وصفناها في مناسبات مختلفة، إننا نود أن نأسف وأن نعبر عن عميق أسفنا أن يكون هذا التصريح، هذا التحامل وهذا التسفيه لمؤسسة دستورية وطنية قد صدر على لسان السيد الوزير الأول، الذي يفترض أن يكون فيه واجب التحفظ واستحضار الحزمة والهيبة ديال المؤسسات، ويفترض أن ينأى بنفسه عن الدخول في غمار مزايدات سياسية عميقة، يقحم فيها مجلسنا الموقر، وتوظف فيه يعني ما شفناه قبل قليل وما سوف نقرأه في بعض الجرائد بعد حين أو غدا.

إن القراءة الوحيدة، السيد الرئيس، التي نستشفها من خلال هذه الزلة السياسية غير المسؤولة وغير المسبوقه كذلك للسيد الوزير الأول، هي انزعاج الحكومة، هي انزعاج السيد الوزير الأول تحديدا من مضمون معارضتنا ومحاولته تكلم أفواهنا وفرملة الحيوية والحركة التي نعتقد أن هذا المجلس قد أصبح يعيشها منذ فترة.

يناير 2011 بتبليغ الجمعية بقرار يرمي إلى منع الحفل الذي أعلنت عن تنظيمه بنادي المحامين بالرباط يوم الخميس 6 يناير، مبررا ذلك بأسباب أمنية ولكون الموقعين على التصريح لم يجترموا مقتضيات الفصلين 11 و12 من ظهير 1958 بشأن التجمعات العمومية رغم أن الأمر يتعلق باجتماع وليس بتجمع من جهة، ومن جهة ثانية فإن تنظيم الحفل في قاعة خاصة بهيئة المحامين بمدينة الرباط لا يمكن أن يشكل أي خطر على سلامة الأمن العام.

السيد الرئيس،

إن تكرار المنع لجمعية تشتغل في مجال، قامت الحكومة نفسها في شأنه بإجراءات عملية، تمثلت في خلق الهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة، في سياق وطني أجمعت خلاله كل مكونات الحقل الوطني على جعل التخليق مدخلا وطنيا للمستقبل، ليشير قلنا مشروعا لدى كل الديمقراطيين والإرادات السياسية المندرجة في إطار بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

إن سلوكا من هذا النوع، أضفى سلوكا غير مقبول في مغرب الألفية الثالثة، حيث لا ينبغي الارتداد إلى ممارسة المنع والمضايقات وبلادنا تبحث عن موقع مريح لها في عالم اليوم من خلال الانخراط في القيم الكونية لحقوق الإنسان والوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، والانخراط في المواثيق الدولية من قبيل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى النسيج الحقوقي الوطني الغني بإنجازاته.

إن بلادنا التي اختارت في ظل العهد الجديد أن توفر كل الشروط الحقوقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء المجتمع المدني الديمقراطي عبر محطات أساسية في تاريخ البلاد من مصالحة سياسية وحقوقية وإصدار ترسانة تقدمية من القوانين، تمنح من المتعارف عليه دوليا، لا تستسيغ سلوكا من هذا النوع.

إن حرية التجمع والتظاهر، تحكمها القوانين، ولا أحد يمكنه أن يمارس حريته كيفما كانت خارج هذه القوانين، وجمعية (Transparency) المغرب التزمت بهذا الإطار بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي كانت ستقوم به ما دام لا يمس جوهر القانون.

إن تعزيز دور المجتمع المدني، خاصة في المجالات التي تجعل بلادنا رائدة على المستوى الجهوي والقاري، سيدعم لا محال المجهودات الجماعية للتأسيس لقيم الديمقراطية والحريات العامة، ولا بديل لبلادنا اليوم إلا أن تنجز المهام التي يتطلها بناء المجتمع المدني الديمقراطي، كما عبر عن ذلك جلالة الملك محمد السادس، في العديد من خطبه السامية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شيء عادي جدا، ليس من حق السيد الوزير الأول أن يترجم لأنه تكلمنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زميلاتي،

إذن أقول بوضوح، انكشفت اللعبة، (اللي فيك آ الولية رديه ليا)، هذا مثل شعبي، وعليه فالإحاطة ديال الفريق الاستقلالي اليوم هي ستخص ما يعرفه المشهد السياسي المغربي في الفترة الأخيرة - مع الأسف - من محاولة لفرض الحجر والوصاية على العمل السياسي بكل وسائل التجريح والتهديد والقذف الممكنة، الأمر الذي يتطلب منا التنبيه إلى خطورة هذا النوع من الممارسات، الذي أضحي يهدد المؤسسات والقوانين والأعراف السياسية القائمة على المنافسة الشريفة والمساواة في بلادنا أمام القانون.

السيد الرئيس،

لقد كان لقرار جلالة الملك محمد السادس نصره الله، القاضي بإعمال منهجية الديمقراطية الأثر البالغ في إضفاء كثير من المصداقية والشرعية على الممارسة السياسية برمتها، وعلى العملية الانتخابية بصفة خاصة، وكان واضحا في ذلك الإبان أن تنافس القوى السياسية سيأخذ منحى آخر مطبوعا بكثير من الحماس السياسي، لكن ما الذي وقع؟

لقد حاول البعض من الوافدين الجدد جر التجربة ببلادنا إلى الوراء والعودة بها إلى نقطة البداية، وكان أن تسببوا فيه بما يشبه الفتنة السياسية التي هزت في العمق الرصيد المهم من المكتسبات التي حققها المغرب الجديد، فانتشرت مظاهر التئيس والتبخيس والمسح السياسي بشتى صوره، وطال الأمر حتى بعض مؤسساتنا الدستورية - مع الأسف - كما هو عليه الأمر بالجماعات المحلية التي لها ارتباط وثيق بمصالح المواطنين.

السيد الرئيس،

لقد اختلط اليوم بالمغرب الحابل بالنابل لدى البعض من مسؤولي هذه المؤسسات، ولم تعد لهم القدرة على تمييز الحدود بين مسؤوليتهم المهنية الإدارية التي تقتضيها رئاستهم لهذه المؤسسات، ومسؤوليتهم السياسية بهيئاتهم الحزبية.

وفي هذا الإطار، نوجه رسالتنا، في الفريق الاستقلالي، لم نعدت السباحة في المياه العكرة، لنقول لهم أولا:

إن خطورة ما صدر عن السيد الوزير الأول من كلام، لم يكذبه حتى الآن، تكمن، وهذا شيء واضح، في عدم استيعاب السيد الوزير المحترم الأول، وعدم تمثله لمضمون الخطاب الملكي الذي ألقاه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية، والذي دعا فيه جلالتة إلى ترسيخ علاقة تعاون إيجابي بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وإلى احترام حرمة المؤسسات والمصالح العليا للوطن.

وتكمن خطورة هذا الكلام كذلك في ضيق أفق وصدر الحكومة أمام مساءلاتنا وانتقاداتنا في إطار ممارستنا لوظيفة موكولة لنا دستوريا، ونجتهد في إعمالها في إطار مراقبتنا للعمل الحكومي.

السيد الرئيس،

السادة الزملاء المحترمين،

هل هذه الحركة والحيوية التي طبعت أداء مجلسنا الموقر تعتبر في نظر السيد... أرجوكم اقتطع لي من الوقت ديالي السيد الرئيس، اقتطع من الأسئلة الشفوية، اقتطع مما شئت.

السيد رئيس الجلسة:

إلى اعتبرنا القانون الداخلي راه ثلاثة دقائق دازوا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

راه أشياء كثيرة مذكورة في النظام الداخلي، عاد دابا كنا كنجتجو عليها، ومنها توزيع التقارير ومكتحتموهاش، وعندما يتعلق الأمر بالجهر بالحقيقة تريدون تكهيم أفواهنا، وسوف نرى الرئيس المحترم بعد قليل يقتات من مداخلتنا ويصنع منها... خليوننا نكلو، خليوننا نعب، واش بغيتوا تكلموا الأفواه ديالنا؟

السيد رئيس الجلسة:

ما يمكنش، ما يمكنش السيد الرئيس، ثلاث دقائق اللي كايينة في الإحاطة، ثلاث دقائق فتيها ب 45 ثانية.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

يا سيدي، اعطيتي لرؤساء فرق أربعة دقائق، اقتطع من الوقت المخصص لفريقي من الأسئلة الشفوية.

السيد رئيس الجلسة:

أكل، السيد الرئيس، ولكن في بضع ثواني.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

احنا الرسالة اللي ابغينا قولوها للسيد الوزير المحترم، ندعوه إلى عدم الانزعاج لأننا سنظل نمارس دورنا الدستوري في فضح كل الخروقات، وفي فضح كل الفساد المستشري في عدد من القطاعات، بدء ليس من حق السيد الوزير أن يترجم لأنه سبق لنا أن أثرنا فضيحة النجاة، هذا

السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة... إذن الكلمة لأحد مستشاري فريق الأصالة والمعاصرة، السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول كثرة الأخطاء الطبية بمستشفيات المغرب.

المستشار السيد محمد طريش:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

سؤالنا حول كثرة الأخطاء الطبية بالمستشفيات المغربية.

السيدة الوزيرة، التزمت الحكومة في تصريحها أمام البرلمان أنها ستعمل على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن المغربي من خلال توفير الوسائل المادية والبشرية الكفيلة بإصلاح المنظومة الصحية والارتقاء بها، وجعل المواطن الذي يتوجه إلى المؤسسات الصحية محط عناية واهتمام وحسن استقبال.

لكن للأسف الشديد، السيدة الوزيرة المحترمة، لازلنا نسجل العجز الكبير الذي يعرفه قطاع الصحة والضعف المهول، ولا أدل على ذلك من الاستمرار، بل التزايد الملحوظ للأخطاء الطبية التي تعرفها بعض المستشفيات العمومية والخاصة، دون أن تجد من يوقفها أو يمنع من تكرارها، والتي يظل المواطن هو الضحية المباشرة لهذه الأخطاء الجسيمة، والتي تكلفه حياته في بعض الأحيان.

وفي هذا الصدد، فإن في فريق الأصالة والمعاصرة نجد تنبينا لهذه الظاهرة الخطيرة التي تتطلب أذانا صاغية ومسئولة بدل التغاضي عنها. ولكل هذه الاعتبارات، السيدة الوزيرة، ومن منطلق التزامكم بتحسين جودة الخدمات الطبية، نسألكم، السيدة الوزيرة: كيف تبررين تغاضيكم عن هذا الإهمال ب حياة وصحة المواطنين؟ وما هي التدابير التي اتخذت للحد من تفاقم هذه الظاهرة التي أصبحت تنفث بشكل مخيف، يستدعي معه استنفار الجهود لإنقاذ صحة وأرواح المواطنين من الموت وحياتهم؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

- إن واقع المسخ السياسي الذي تشهده بعض هذه المؤسسات اليوم دليل على أن هناك خفافيش تخشى نور الديمقراطية، وتعمل ليل نهار لتحول دون تحقيق تغيير حقيقي بمغرب الألفية الثالثة؛

- إن المؤسسات الدستورية هي مؤسسات لكل المغاربة على حد سواء، لا فرق فيما بين هذا الفريق أو ذلك، ومن العيب تغذيتها بزاعات شوفينية بعيدة كل البعد عن قيمنا الحضارية والمجتمعية المغربية؛

- إن المؤسسات الدستورية كذلك لها حرمتها، وينبغي أن تبقى في منأى عن الاستغلال البئيس لمواقع المسؤولية من أجل تصفية الحسابات السياسية مع الآخرين، وترجيح مواقف أطراف سياسية معينة، تتقوى في السر والعلانية بجهة نافذة، حتى أصبحت تعتبر نفسها دولة داخل دولة؛

- إن المؤسسات الدستورية أحدثت لتكون مختبرا للديمقراطية، لا جهازا... ولا جهازا لقمع الحريات الفردية والجماعية.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن منطلق إيماننا المطلق بثوابت الأمة: الله الوطن الملك، نرفض رفضا مطلقا المس بالمكتسبات التي تحققت في مغرب العهد الجديد ونبذ تكريس اليأس في النفوس.

أيها الأخوات... الله يخليك خليني نكمل السي إدريس، خليني نكمل السيد الرئيس، ماشي الديمقراطية هي هادي، خليني نكمل... احترم الإرادة. أيها الأخوات، إننا نخشى على بلادنا، ونختم بقوله تعالى: "... أما الزيد.. الأمثال" خليني نكمل... إلى ما طاحت الشتا في المغرب الوزير الأول..

السيد رئيس الجلسة:

السي إدريس اجلس، لن أعطيك الكلمة، لا، ما كاينش نقطة نظام، السيد الرئيس إلى كيضر في المؤسسة احترمها انت، احترم الرئاسة، احترم المؤسسة... السي إدريس اجلس... غادي نرفع الجلسة لخمس دقائق، رفعت الجلسة لخمس دقائق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا موجهة لقطاعات الصحة، الاتصال، العدل، الأوقاف، الإسكان، الشبيبة والرياضة، التربية الوطنية، التشغيل.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول كثرة الأخطاء الطبية بالمستشفيات المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السؤال الثاني الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه الخصاص الحاصل بالمستشفيات بالعالم القروي بخصوص أطباء التوليد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، الفريق الاستقلالي.

ديال الصحة، نحن نتحدث عن الإشكاليات الأخرى التي هي تتجلى في الأخطاء وفي الإهمال التي يقوموا به والتي تمارسوه بعض وليس كل الأطباء داخل وفي بعض المستشفيات.

هنا نستغرب، السيدة الوزيرة، كيف يعقل باش تقولي لنا بأنه لا توجد، يعني راه لدينا إحصائيات، إذن ملي ما عندكمش إحصائيات إذن هذا دليل على أنكم ما كترقبوش العمل ديال هاذ المستشفيات، هذا دليل على أن وزارة الصحة غاية على هاذ الميدان هذا، راه ما يمكنش.

وتتقول السيدة الوزيرة بأنه هذه الأخطاء ما خصهاش تكون بهاذ الهول، بالعكس هذا راه هول كبير، لأنه يؤدي بحياة المواطنين دون حساب أحيانا ودون عقاب، وإما أن ترح من الناحية القانونية تقول بأن هذالك إلى مات في يد الطبيب أو خطأ فيها الطبيب أو نسي شي مقص في الكرش ديالو عاد يمشي يدعيه، لا، أتم المسؤولون الأولين، وزارة الصحة هي المسؤولة الأولى، عاد القانون يجي من بعد.

أشنو هو الدور ديال هاذ المراقبين؟ ديال هاذ المدير ديال المستشفى، وديال هاذ الحراس العامين، وديال هاذ الوزارة هاذي كلها، نحيل القضية إلى القضاء، هاذيك من بعد، حتى تؤدبوا اتما هاذ الناس واتخذوا التحقيقات ديالكم ديال هاذ الناس في حق هاذ الناس عندكم في المستشفى عاد اتما توجهوهم مباشرة وتعاونوا هذالك المريض أنه يمشي للقضاء باش القضاء ينصفه، إذن أشنو هو الدور ديال الوزيرة أو غيرها؟

ثم هناك الضرر، الضرر شكون الي مسؤول عليه؟ وهاذ التعويض شكون الي مسؤول عليه؟ وهاذ الوفيات التي تتعرضوا لها المواطنين شكون الي مسؤول عليها؟ راه أتم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد المستشار، هو في الحقيقة بالنسبة للإحصائيات كايبة إشكالية لأن احنا كوزارة، لا، غير من خلال القانون كين أشياء التي ما يمكنش لي تقول يمكن لنا نوقفو عليها ونقولو أن هاذ الإشكالية نتجت على خطأ طبي، لأن الخطأ الطبي يالله القضاء التي تمكن له يقف عليه بالحجج، بطبيعة الحال كين أشياء التي باينة، كيف قلتنو الواحد غادي ينسى شي مقص ولا ينسى شي حاجة، هاذي بطبيعة الحال ساهلة، ولكن بعض الأحيان وغالبية الأحيان بعض المرات شي مريض بعد عملية تيتوفى وتنتج عليها إعاقة، صعب على أننا احنا الي نوقفو ونقولو على أن هذالك خطأ طبي.

علاش صعب؟ لأن القانون المغربي، المشرع المغربي اختار على أنه فقط القضاء التي تبحس في الأخطاء الطبية، ولكن أنا متفقة معكم، كين هناك مسؤولية وحتى هي مسؤوليتنا، يمكن لنا نديرو ونراجعو القوانين

قبل أن أتطرق إلى جوابكم، السيد المستشار، التي وضعتو حقيقة واحد الموضوع التي تروج الكثير في الساحة، المتعلق بإشكالية الأخطاء الطبية.

لابد بداية أن نؤكد على مسألة أولا التكوين الجيد والكفاءات العالية لكل الأطر الطبية وشبه الطبية ببلادنا، وهاذ الكفاءات معترف ليس فقط بها على الصعيد الوطني، ولكن معترف بها كذلك على الصعيد الدولي.

فيما يخص، السيد المستشار، إشكالية الأخطاء الطبية، في الحقيقة منكمروهاش يعني أكثر مما هي، لأن ما نقولوش تكثر أرقام محولة، بالخصوص حتى احنا ما تقدروش نقولو واش ضئيلة ولا محولة، لأن باقي ما كينش هناك إحصائيات، وبالخصوص على أن كل وفاة أو كل الخلفيات، ماشي دائما تتكون ناتجة على أخطاء طبية.

فالأخطاء الطبية تثير جدلا واسعا في جميع الدول حتى المتقدمة منها، إذ أن الالتزام التي تربط الطبيب بالمريض هو التزام ببذل عناية وليس بتحقيق نتيجة، هذا هو ما ينص عليه لا القانون المغربي ولا القوانين الدولية في هذا المجال، لكن ومع ذلك فإذا قصر الطبيب في بذل العناية المطلوبة، وهنا خصنا نوقفو والتي تيكون صعب أنك تبررها هو أنه إذا قصر الطبيب في بذل العناية المطلوبة منه أو ارتكب خطأ، وبالخصوص الخطأ إذا كان تعمد فيه، فإن ذلك يعرضه للمساءلة القانونية، كين هناك مساءلة مدنية ومساءلة جنائية.

ومن جهة أخرى، أشير إلى الجدل الكبير في تحديد المسؤوليات الناتجة عن هذه الإشكالية، وعلى هذا الأساس أسند المشرع المغربي أمر الفصل في المنازعات الخاصة بالأخطاء الطبية لجهاز القضاء حتى يطبعها الحياد والتجرد في تحديد المسؤوليات، وعادة ما يستعين القضاء بخبراء محلفين أكفاء من أجل إثبات الأركان الأساسية للمسؤولية، وهي الخطأ والضرر والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

أنا جاوبتكم اشوية قانونية باش نفهمو أشنو هو الإطار التشريعي ديال بلادنا التي تيقن الأخطاء الطبية.

فمن جهة أخرى فإن الوزارة في إطار سعيها المتواصل لإرجاع ثقة المواطن في المنظومة الصحية وبأنه يكون.. انتهى الوقت؟ إذن في التعقيب كين واحد الشق التي مازال نضيف من بعد إذا سمحتم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طربيش:

شكرا السيد الرئيس.

أولا فيما يتعلق بسؤالنا كفريق للأصالة والمعاصرة، نحن لا نطرح إشكالية الكفاءة المهنية، نحن نعتز بأطربنا، احنا ما نقولوش راه ما عندناش أطر، نعتز بالأطر ديالنا وبالأطباء ديالنا وبالتقنيين الي هما في هاذ الميدان

السادة المستشارين،
السادة الوزراء،

تتعرفوا على أن وزارة الصحة تولي عناية خاصة بكل ما يتعلق بالولادة وبصحة الأم والطفل ومن ضمن أولوية الأولويات التي سطرناها، وضعنا المخطط ديال "الأمومة بدون مخاطر".

بالنسبة لسؤالكم المتعلق بالأطباء المتخصصين في الولادة، بغيت فقط نجاوبكم على أن ما كاينش فقط الأطباء المتخصصين في الولادة اللي تيمهم الأمر بالولادة، لأن أولا في دور الولادة تيكون هناك القابلة، كين عدة مستويات، وبالخصوص على أن ما قمنا به في إطار هاذ البرنامج ديال "أمومة بدون مخاطر"، كين هناك تتبع ديال المرأة الحامل، فذاك التتبع هو اللي كيغطي واش المرأة قابلة أنها تولد في دار الولادة لأن الولادة غادي تكون سهلة أم لا، أو لا كتمشي تولد في المستشفى اللي هو اللي تيكون فيه الطبيب المتخصص، ولكن كذلك في دور الولادة، والهدف ديالنا أنه تكون في كل دار ولادة سيارة إسعاف باش تكون الإحالة ما بين المركز الصحي اللي فيه دار الولادة والمستشفى في أحسن الظروف.

إذن كيف قلت، فعملية التوليد ما مقتصرش فقط على الأطباء الاختصاصيين، بل كذلك تشرف عليها مولدات تلقوا تكويننا في تقنيات التوليد لمدة 3 سنوات كذلك بالمعاهد التابعة لوزارة الصحة.

بغيت نقول كذلك أنه تم تعيين خلال ما بين 2008 و2010 ما يعادل 486 ممرضة مختصة في القبالة بالعالم القروي من أصل 727 منصب، ونفس الجهود بذلناها فيما يتعلق بالأطباء الأخصائيين في التوليد، حيث عيننا خلال نفس الفترة ما يعادل 63 طبيب، أرسل غالبيتهم إلى المستشفيات النائية الأقل تأطيرا.

وما يؤكد أنه تعطى مجهود كبير بالنسبة للعالم القروي هما المؤشرات التي تحسنت، والتي مازال خصنا بنذلها لها مجهود أكبر، ولكن كين هناك تحسن ملحوظ لا بالنسبة للولادة تحت المراقبة الطبية ولا بالنسبة للتحسن في المؤشرات المتعلقة بالوفيات، لا ديال الأمهات ولا ديال الأطفال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيدة الوزيرة عن التوضيحات، ونحن نعي كل الوعي أنه مجهودات جبارة تقام في وزارة الصحة لتحسين مصحات التوليد، خاصة فيما يخص العالم القروي، الخصاص في العالم القروي موجود، الجهود بذلناها، السيدة الوزيرة، فيما يخص تحسين مصحات التوليد، فيما يخص توفير سيارات الإسعاف، فيما يخص تعيين 486 ممرضة، وهذا شيء إيجابي

ديالنا مجال اللي معمول فيها مثلا في بعض البلدان الأوربية، اللي هما الخطأ الطبي ما تيوصلش للقضاء، كاع قبل ما تيوصل للقضاء، كاينة واحد اللجنة اللي تتكون مكونة واللي تتدرس الملفات وتيكون هناك واحد الصندوق اللي هو تعطي واحد اللي تيعوض الضحايا، وهاذي حقيقة مسطرة اللي كتكون أسهل من أنك تمشي وتلج للقضاء والخبرة الأولى والخبرة الثانية، تيكون شيء، هذا عندك الحق فيه، كيمكن لنا نراجعوه، حتى حاجة ما ثابتة.

صحيح، مقتضيات قانون الالتزامات أصبحت متقدمة، واللي خصنا الآن نجلسو ونشوفو تصور آخر لإثبات من جهة الأخطاء الطبية ولتعويض المرضى من جهة أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه للسيدة وزيرة الصحة، موضوعه الخصاص الحاصل بالمستشفيات بالعالم القروي بخصوص أطباء التوليد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

من المؤكد أن الحكومة تولي اهتماما خاصا ومتزايدا لقطاع الصحة ببلادنا، وذلك عن طريق دعم القطاع بكافة الوسائل، سواء تعلق الأمر بالموارد المالية أو البشرية، لكي يتمكن من القيام بالمهام المنوطة به.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة، يلاحظ مع الأسف الشديد خصوصا كبيرا لأطباء التوليد بالمستشفيات المتواجدة بالأقاليم النائية عموما، وبالعالم القروي خصوصا.

عليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخذها وزارتك من أجل التغلب على الخصاص الحاصل بالعالم القروي، خصوصا أطباء التوليد؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

إلا أن التقارير الصادمة التي تنجزها بعض المؤسسات الدولية المعنية تعتبر خير دليل على التراجع الخطير الذي تعرفه بلادنا في مجال الوفيات، في مجال طبليعة الحال الوفيات ببلادنا، في مجال وفيات الأطفال والأمهات، فقد كشف تقرير صندوق الأمم المتحدة للطفولة الصادر برسم نونبر 2010 أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالمغرب بلغ 36% ونسبة وفيات الرضع الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة 32%، بينما تسجل حوالي 110 وفيات أمومة بالنسبة لكل 100 ألف ولادة حية، وبالرجوع إلى تقرير نفس المؤسسة لسنة 2009 احتل المغرب الرتبة 81 عالميا فيما يخص وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 34%، وهو ما يبين ارتفاع هذا المعدل من سنة إلى أخرى.

وفي ظل هذا الوضع، نسائلكم، السيدة الوزيرة، ما هي الأسباب التي تقف وراء هذه النسب المرتفعة من وفيات الأطفال والأمهات؟ وما الذي تعترزم وزارتك القيام به من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في برنامج صحة الأم والطفل، ونحن على بعد حوالي سنة من نهايته؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

شكرا السيد الرئيس.
السيدات المستشارات،
السادة المستشارين،
السادة الوزراء،

فكما جاء على لسانكم، السيد المستشار، صحيح على أن صحة الأم والطفل أقولها وأكرها هي من ضمن أوليات وزارة الصحة، وحينما وضعنا برنامج عمل 2008-2012 وضعنا أهداف جد طموحة، لماذا؟ لأننا نطمح على أن المرأة المغربية حينما تضع الحياة أنها لا تلقى الموت، فهذا كان من واجبنا أن نضع مؤشرات، أن نضع أهداف ديال 50 في كل 100 ألف ولادة، يعني هدف طموح، ولكن عبأنا جميع الطاقات وحتى الجمعيات باش نوصول لها الأهداف.

فاللي يمكن لي تقول لكم، السيد المستشار، بأن تمكنا في خلال ظرف سنتين، وهذا حسب البحث الوطني الديمغرافي ديال المندوبية السامية للتخطيط ديال 2009 و 2010 أننا وصلنا للنصف، خفظنا ل 132، مكتنولش على أن 132 هذا رقم يرضينا، لا، 132 مازال رقم مرتفع، لا يمكن أن يرضينا، ولكن ما أقوله هو أنه راه احنا هاذ المخطط راه بدا كيغطي النتائج ديالو، ولأول مرة حتى المنظمات العالمية اللي دائما كيصفوننا وفي هاذ المجال مكيفونناش مزيان، كان هناك تقرير صدر عن المنظمة العالمية للصحة والبنك الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ديال

أنه الممرضات الخاصة في القبالة تلعب دورا كبيرا وتبذل مجهودا جبارا فيما يخص إعانة الطبيب.

63 طبيب، هذا مجهود كبير حتى هو نستحسنه من طرف الوزارة ديا لكم، والهدف ديانا والهدف ديا لكم، السيدة الوزيرة، هو أنه الهدف طبيعى، هدف تحسين جودة التوليد وهدف ديال الجميع أنه يكون التخفيض من الوفيات ديال الأطفال.
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

غير بعجالة باش نعطي إيضاح بالنسبة لطب التوليد، أنا كيف قلت وحتى من ملي كيكون طبيب التوليد تيخص يكون طبيب ضمن الطاقم، هو طب الأطفال وكذلك الإنعاش والتخدير وبغيت نقول على أن بذلنا مجهود كبير لأن كثرنا من عدد المناصب المالية، خصوصا في هاذ التخصصات الأربع، اللي نحن في أمس الحاجة إليها بالنسبة للمناطق النائية، وسنة بعد سنة كيتزاد عدد الأطباء المتخصصين في هذا المجال.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، موضوعه برنامج صحة الأمومة والطفل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد مصطفى الرداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما فتئت وزارتك السيدة الوزيرة في أكثر من مناسبة تؤكد أن من بين أولوياتها تحسين صحة الأمومة والطفل باعتبارها من بين أهم الأهداف التي تسعى بلادنا إلى تحقيقها من أجل التقليل من وفيات الأطفال والأمهات.

وفي هذا الصدد، وضعت وزارتك برنامجا لصحة الأمومة والطفل في إطار الإستراتيجية الصحية 2008-2012 يهدف إلى خفض وفيات الأمهات إلى معدل 50 وفاة عن كل 100 ألف مولود حي، و15 حالة وفاة رضع بالنسبة لكل 1000 مولود، وذلك في أفق سنة 2012.

بعجالة، أكيد أنه مازال خصنا نبذلو مجهودات، أكيد أنه مازال نقص، غير بغيت نعطي كذلك مؤشر آخر اللي بلغنا لو هو أنه في 2007 كانت نسبة الولادة تحت المراقبة كانت 64%، حيث أن معدل الولادات في 2009 وصل ل 83%، وهدفنا هو أننا نوصلو إلى 90%، إذن هاذ 83% النساء اللي تيولدوا تحت المراقبة، هذا مؤشر جد إيجابي، واللي جعلنا أننا نوصلو لو هي إقرار مجانية الولادة.

ولكن صحيح، عندكم الحق السيد المستشار أنه بعض الأحيان أنه داخل المستشفيات ربما النساء مازال تبتعضوا في بعض الأحيان أقول للمارسات، لأنه ما نساوش على أنه عندنا رقم هاتفي اللي هو كين في جميع المستشفيات اللي تيمكن لو يتصلوا به المواطنين، ويكون عندنا مناسبة باش تقدم لكم الإحصائيات التي حصلنا عليها ديال الشكايات ديال مواطنين عبر هذا الخط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول حرية الصحافة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اعتبرت الحكومة في تصريحها أمام البرلمان أن قطاع الاتصال من أهم أدوات بناء المجتمع الديمقراطي الحدائي المتطور، وأنها ستعمل جاهدة على تعميق نهج الإصلاح الذي يطال مختلف المجالات التي يشملها القطاع. لكن الملاحظ، السيد الوزير، أنه مع ولاية حكومتكم أصبح المغرب يحتل مراتب غير مشرفة، آخرها المرتبة 140 من أصل 195 دولة في حرية الصحافة حسب التقرير الأخير لمنظمة (Freedom house) الذي يرتكز في تصنيفه على رزنامة مؤشرات مركبة.

وفي هذا الإطار، نعتقد أن بلادنا التي قطعت أشواطاً كبيرة على درب بناء دولة الحق والقانون والحريات، وحققت نتائج مهمة على مستويات متعددة من أجل بلوغ المجتمع الديمقراطي الحدائي الذي تصبو إليه، خصوصاً خلال العشرية الأخيرة، نعتقد أن المرتبة التي احتلتها بلادنا لا تشرف، بل تندر بالتراجع في هذا المجال.

ولعل ما أدى إلى التراجع هو تزايد حالات المتابعات القضائية التي طالت بعض المنابر الإعلامية خلال السنوات الأخيرة، وأدت بالعديد من الصحفيين إلى السجن أو إلى دفع غرامات مالية خيالية.

الأطفال وأعطى حسب الاحتمال الي داروا أقل من 132 وداروا 110 واعطاوننا المرتبة 24 من ضمن 100 دولة اللي بذلت أكبر مجهود.

ما بغيتش ندخل، السيد المستشار، لأن غتكون عندنا مناسبات أخرى داخل اللجنة، لأن هاذ المخطط ديال الأمومة بدون مخاطر فيه عدة تقنيات وعدة تفاصيل وعدة برامج، ربما 3 دقائق لا تكفيني باش نعطيكم جميع المعطيات، ولكن يمكن لي إلى بغيتو يعني كتابة نعطيكم جميع المعطيات. غير اللي بغيت نقول لكم حتى على أن 132 راه هو رقم ديال 2009 ماشي ديال 2010، احنا كطلبو كذلك بدراسة اللي تتكون مصادقة عليها المندوبية السامية للتخطيط باش نشوفو أشنو هو الرقم ديال 2010 باش نتأكدو بأنه كين انخفاض، وهذا هو اللي مهم، وبقا أقولها وأؤكدها، خصنا نبقا وكلنا معبيين جميعا باش نوصلو للهدف اللي سطرناه في أفق 2012.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيدة الوزيرة المحترمة، السؤال ديالنا جاء بناء على أرقام أنجزت من طرف البرنامج لصحة الأمومة والطفل، عفوا المؤسسة الدولية المعنية، مبني على أرقام، وهاذ الدراسة ديال 2010، السيدة الوزيرة، وكما تعلمون، السيدة الوزيرة، واللي كياكد بأن الأرقام التي أتت بها هذه الجمعية الدولية أنها صحيحة هو الوضع المزري اللي تعيشوه، خاصة في المناطق النائية.

السيدة الوزيرة، أنا شخصياً قمت بزيارة للمستشفيات المركزية في الرباط، وشاهدنا حالات في مستشفيات الولادة لا تشرف البلاد، لا تشرفنا كمغاربة، لأنه الوضع، السيدة الوزيرة، عندما تأتي إلى مستشفى الولادة يأتون أناس من مناطق نائية إلى هذه المستشفيات ويستقبلون من طرف أطباء يستفزونهم بطريقة أو بأخرى، وأنت تعلمين، السيدة الوزيرة، ماذا أعني، لأنه هناك أطباء وشاهدناهم بأم أعيننا يطلبون من النساء أو أزواجهن أو أولادهم مقابل لكي يكونوا في مكان أحسن، هذا في الرباط، فما بالك، السيدة الوزيرة، في المناطق النائية.

وعلى سبيل المثال، السيدة الوزيرة، إقليم وزان، بوقرة وزومي، موقريصات، واحد العدد في سائر الأقاليم، يعني خص ساعتين أو ثلاثة باش يمشيوا للأقاليم، وهاذ المرأة التي تريد أن تضع، وغادي تمشي على الدابة من البوار إلى المركز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

ثانيا، أنا أطرح سؤال، عندما يقال لي اليوم بان التضيق هو المحاكات، أنا ألتمس من السيد المستشار المحترم أن يقول لي باللائحة أين أخطأ القضاء عندما قام بالإدانة في هذه الحالة أو تلك؟ حتى لا يقال بأن الدولة تتصدى للصحافيين، يجب أن يقال هذا الكلام بكل صراحة وأن لا نكتفي بالكلام العمومي الذي عندما يسمعه المواطن أو يسمعه الرأي العام الدولي يحيل له بأن هذا المغرب هو بلد الانتقاض على الحريات وبلد الانتقاض على المكاسب الديمقراطية، والواقع مخالف لذلك تماما.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

الشكر كذلك للسيد الوزير المحترم، ونود أن نؤكد لك، السيد الوزير المحترم، بأننا لسنا مسؤولين عن ما تعتبرونه خطأ مسطريا في سؤال، الموضوع ببساطة هو الذي تحدث عنه زميلي، وأعتقد، السيد الوزير، بأننا في غنى عن أن نوضح الدوافع التي جعلت فريق الأصالة والمعاصرة يطرح هذا الموضوع بالذات.

أتمتعون بأننا نتقاسم وإياكم الهواجس ذاتها، والتطلعات ذاتها، نحن نقر ونعترف ونسجل باعتزاز أن بلادنا حققت في العشرية الأخيرة رصيد هام جدا، يزج الكثير من جيراننا شرقا وشمالا، رصيد هام جدا من المكتسبات.

وإذا كنا نطرح اليوم سؤالا عن حصيلة ما قامت به الحكومة على بعد سنة ونصف مما تبقى من ولايتها في اتجاه تعزيز هذه المكتسبات وترسيخها وإثرائها بمزيد من المنجزات، فلأننا بالذات نتقاسم الطموح الجماعي لتقوية هذا المشروع الوطني الذي نتقاسمه.

أثرنا كذلك هذا السؤال لأنه اعتدنا وشفنا هاذ الشيء في مناسبات مختلفة أنه كلما أثير حديث عن المرتبة التي تبوؤها التقارير الدولية للمغرب في هذا المجال أو ذاك، ومنها التقرير الصادر عن منظمة (Freedom house) إلا وفاجأتنا الحكومة بجواب يفيد بأن هذه التقارير غير موضوعية ولربما كانت منحازة، ونحن نعتبر بأنه اتهام التقارير الدولية على طول الخط بعدم الموضوعية أمر لم يعد مقنعا، وبدل أن نوجه اللوم لهذه التقارير الدولية، علينا أن نطرح الأسئلة الحقيقية المرتبطة بما ينبغي لنا نحن كمغاربة وكحكومة القيام به من أجل تعزيز هذه المكتسبات ومن أجل إثرائها.

ولذلك، نعتقد من هذه الزاوية أنه مطلوب من الحكومة أن تعيد النظر في شبكة التقييم والقراءة، والسؤال السيد الوزير اللي طرحناه حول التراجع ما شيء من زاوية المؤشرات التي أشرتم إليها، من زاوية أنه كاي

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لسنا مرتاحين لواقع هذا القطاع وللمشاكل التي يتخبط فيها، ونعتقد أن اتساع فضاء الحرية في بلادنا فتح المجال أمام الصحافة الوطنية لتناول قضايا ذات أهمية قصوى بدقة ومهنية عالية أحيانا، وبسطحية وعدم احترام الضوابط وأخلاقيات المهنة أحيانا أخرى.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: ما الذي قامت به الحكومة لتحسين مساحات حريات الصحافة وتوسيعها، وذلك في أفق تدعيم وتوسيع مجال الحريات، وتكريس المسار الديمقراطي لبلادنا، وتحقيق المشروع المجتمعي الحدائي الذي نطمح جميعا إلى تطويره وتقويته بقيادة صاحب الجلالة نصره الله؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الاتصال للإجابة على السؤال.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

استسمح السادة المستشارين الأفاضل لإثارة وضعية مسطرية لهذا الموضوع لأن السؤال الذي توصلت به كان يتطرق إلى مجموعة من القضايا الهامة جدا، ولكن لم تكن هي القضايا التي تفضل بطرحها السيد المستشار، مثلا موضوع الترتيب الدولي وعلى بعض المحاكات إلى آخره... وبالتالي أجد نفسي في نوع من الصعوبة للجواب، هل أجب على السؤال الذي توصلت به والذي حضرت الجواب له أم عن القضايا الهامة التي تفضل بها السيد المستشار؟

لكن، لا يهم، المنطق يظل هو هو، وأريد القول بأن هناك فكرتين أساسيتين، الأولى وهي مرفوضة من لدن الحكومة هي أن هناك وضعا مترديا وتراجعا إلى الوراء في هذا المجال، أنا أستسمح المجلس المقرر بالقول أن هذا الكلام كان سيجد مرتكزا له لو كنا فعلا في مواصفات دقيقة، لو كان مجال الطابوهات والمحرمات يتسع، لو كان التضيق على الصحافيين الذين يودعون في السجن لأنهم يعبرون عن أفكارهم، لو كنا أوقفنا الباب على الصحافة الدولية، لو كنا رفضنا إمداد الصحافة وخاصة الصحافة غير الحكومية وغير المرتبطة بالحكومة بالدعم من جيوب دافعي الضرائب، لو كانت هذه القضايا كلها لصح الكلام بأننا فعلا في ردة، وبالتالي أظن بأن يجب أن نلتفت إلى ما يتم تحقيقه، كم هي الدول التي باستطاعتها اليوم أن تقول بأن عندها إذاعات خاصة بحرية تعبير منقطعة النظر، لا في الفضاء المغاربي ولا بعيدا من الفضاء المغاربي، هذا لا يمكن لنا أن نقول بأنه لا يدخل في خانة موضوع حرية الإعلام.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

هذا السؤال وضعناه، السيد الوزير، في الدورة السابقة، لأنه مجموعة من الخبراء، وخاصة الأطباء، اتصلوا بالفريق من أجل وضع إشكالية فيما يخص تدبير الخبرات الطبية في بعض محاكم المملكة.

الإشكالية ما هي؟ هو:

أولا، عدم توحيد التسعيرة فيما يخص الخبرات الطبية عبر محاكم المملكة؛ ثانيا، الإشكالية الثانية فيما يخص تقادم للخبرات التي يقوم بها هؤلاء الخبراء، كتوصل لخمس سنين، من بعد كيتوقف هناك الإجراء ديال التعويضات والأتعاب.

وبالتالي، السيد الوزير، نسائلكم، وسبق وأن راسلنا وزارتك في الموضوع، نسائلكم السيد الوزير: ما هي التدابير التي قتم بها في إطار إصلاحات القضاء وإصلاح هاذ المؤسسات من أجل، أولا، توحيد هذه التسعيرات؟ وثانيا لكي هاذ الخبراء يتوصلوا، ويكون عندهم حقوقهم في الميدان، لأنه هذا ماذا سينتج عنه؟ ينتج عنه أنه الضحايا ربما الخبراء يرفضون باش يديروا ذاك الخبرات، والضحايا والمواطنين في النهاية هما اللي يكونوا ضحية هذا التأخير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الناصري، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدة المستشارة المحترمة على طرحها هذا السؤال، وهنا يتبين أهمية النقاش الذي يدور بين المجلس التشريعي والحكومة، لأنه يلفت الانتباه إلى بعض مناطق الظل التي لابد من التطرق إليها.

الخبرة كما تعلمين، السيدة المستشارة المحترمة، والسادة المستشارون يعلمون ذلك، هي نوعان:

إما خبرة داخل مجال غير مقنن، يعني هو حر، والقضاء هو الذي يحدد الأجرة التي يستأهلها الخبير بحسب نوعية العمل الذي يقوم به هذا الخبير، يقوم القاضي المسعر بتسعير الأتعاب التي يستحقها الخبير، وتؤدي للخير من طرف الأطراف، إذا كانوا قد قدموا، أعطوا مقدما وكان كافيا

ديناميات وأوراش إصلاحية على درجة كبيرة من الأهمية حققتها بلادنا، ولم تتمكن الحكومة من تسويتها إعلاميا، ولم تتمكن الحكومة من إبداع الصيغ التي تكفل لنا جميعا بأن نمضي في ثبات في محيط جهوي بالغ التعقيد من أجل اختصار المسافة في اتجاه تحقيق ما نطمح إليه جميعا، ولذلك فالتراجع ليس من الزوايا التي أشرتم إليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

أود الوقوف أولا، السيد المستشار المحترم، على قضية التقارير الدولية، هذا موضوع أتمنى أن يأتي الوقت لنناقشه أمامكم مناقشة رصينة دقيقة. نحن نرفض ونمنع على أنفسنا أن نوجه اللوم بكيفية مجانية وبكيفية إيديولوجية مسبقة للتقارير الدولية، نحن مستعدون لتقبل الانتقادات، نتقبلها داخليا ونتقبلها خارجيا، وهذه هي قوة المغرب. لكن عندما نوجه اللوم والانتقاد فذلك يكون قائما على مجموعة من الأسباب الدقيقة لأن الكثير من التقارير، بما فيها التقرير ديال (Freedom house) والتقرير ديال (Reporters sans frontières) وغيرهم كثير الذين يسيئون المعاملة للمغرب، لنقل بكل حسن نية لأنهم المعلومات التي يتوفرون عليها غير كافية، أو لأن منابع الخبر لديهم هي طرف وحكم في ذات الوقت.

هذه قضايا يمكن أن نرجع إليها، معنى ذلك بأن ذلك ليس قرآنا منزلا، وحاشي أن يكون كذلك، هو مدخل للمناقشة، ونحن مستعدون لتصحيح ما يجب تصحيحه، هذا أولا.

ثانيا، الإستراتيجية التي تقوم عليها الحكومة في هذا الباب، وأشكركم على أنكم فتحتم المجال بالنسبة للمستقبل، تؤكد بأن هدفنا هو الاستمرار في توسيع مجال الديمقراطية وممارسة الحريات على أوسع نطاق، وليس هناك أي خط أحمر أمامنا، ماعدا التقيد بالضوابط والأخلاق الوطنية، ولا شيء آخر غير ذلك، وسنستمر في هذا التوجه من أجل إعطاء صورة لامعة عن هذه البلاد، يضرب بها المثل ونعتز بها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير العدل حول تقادم أتعاب الأطباء الخبراء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

ما تونقش هاد الخبرات من طرف الأطباء، وباش المواطن المغربي والضحية حقوقه ما تهتمش وكذلك حقوق الخير ما تهتمش. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد وزير العدل.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، السؤال الأول ورد بشأنه طلب تأجيل من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، إذن نشكركم السيد وزير العدل على مساهمتكم في هذه الجلسة. السؤال الموالي موجه للسيد وزير الأوقاف، وموضوعه وضعية المساجد بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، عبد القادر قوضاض، عبد الرحيم العلافي، محمد فضيلي، عبد المجيد الحنكاري. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

قامت الحكومة مؤخرا بخلق لجان محلية، وذلك من أجل تفقد حالة المساجد بالملكة، وهو ما أدى إلى إغلاق العشرات من المساجد، سواء بشكل كلي أو جزئي، نظرا للخطورة التي تشكلها على المصلين. وإذا كان ذلك ينطبق على المساجد بالمدن والمراكز القروية، فإن المساجد المشيدة في الدواوير والمداشر وأغلبها من الطين، فإن مسطرة ترميمها تعتبر معقدة، الأمر الذي يجعلها في غالب الأحيان مغمشة ويطلبها النسيان.

ونظرا لحجم المساجد المغلقة، نود، السيد الوزير، مساءلتكم:

ما هي إستراتيجية الحكومة لتصحيح هذا الوضع والاهتمام أيضا بالمساجد المتواجدة في الدواوير والمداشر؟ وما هو تقييمكم لعدد المساجد التي تم إغلاقها بشكل كلي أو جزئي على صعيد تراب المملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الأكرمين. السيد الرئيس،

فيستخلص من هذا المقدم، وإذا لم يكن كافيا فإن القاضي المسعر يحكم على الطرف المدين بأداء التكملة.

وهناك مجال مسعر، وخاصة منه المجال الجنائي، وكذلك المجال المتعلق بحوادث الشغل، هذا المجال مسعر، مقنن، لأنه لا يمكن أن تترك الحرية في تحديد الأتعاب بصفة اعتباطية كما قلت، السيدة المستشارة، وإنما لابد من تقنين لضمان حقوق الأطراف، خاصة الذين يحكم عليهم بأداء المصاريف. فيما يتعلق بحوادث الشغل، هناك المشكل الأساسي الذي يوضع هو أنه قضايا حوادث الشغل تخضع للمساعدة القضائية، واستخلاصها يكون صعبا بعض الشيء.

أعتقد، حضرات السادة الأفاضل، بأنه من الصعب أن نتناقش في هذا الموضوع بكيفية كافية في بضعة دقائق، أعتقد أنه من المستحسن أن نعقد اجتمعا لنرى ما هي الهنات التي يمكن أن تنسب للنص، وأعتقد بأن هنالك نصوصا يجب مراجعتها لأن المبالغ المحددة لبعض الخبرات، خاصة في الميدان الجنائي وكذلك في ميدان حوادث الشغل هي مبالغ طفيفة جدا، مثلا أجرة الخير لا تتعدى 20 درهم، وهو الشيء الذي يدفع بالعديد من الخبراء إلى رفض هذه الخبرات، ونحن في حاجة إليهم، فلا بد من أن نراجع هذا الأمر، وهذا يتطلب مناقشة ودراسة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب على الجواب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:

شكرا.

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات، وسؤالنا كان يصب في الشق الثاني اللي هي الأمراض المهنية والمحددة، والتسعيرة كما قلت 20 درهم أحيانا 30 درهما، فكيف يمكننا أن نتصور خيرا، طبييا، بكالوريا زائد 20 أو 30 سنة من أجل خبرة طبية يتقاضى هذا المبلغ الذي يتقادم بعد 5 سنوات، وربما حتى ذلك 20 درهم ما يكتوصلش بها.

وبالتالي، السيد الوزير، الهدف من سؤالنا هو فتح هذا الملف، وربما لجنة تتكون من خبراء في هذا الميدان وخبراء أطباء من أجل وضع مسطرة، لأنه حتى المسطرة المتبعة هي جد بطيئة.

ربما تعرفون، السيد الوزير، بأنه هناك ملفات كتبت حتى كموت المريض المصاب بأمراض مهنية عاد كتجي الخبرة من طرف المحكمة، وخاصة الخبرة الثلاثية، وبالتالي هذا ميدان سبق وأن كاتبنا فيه الوزارة، وكانوا لقاءات واجتماعات مع السيد الكاتب العام، ومنذ 3 سنوات، وبالتالي الآن الخبراء أخذوا قرارا باش يتوقفوا على الخبرات، هذا هو الهاجس ديالنا باش

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار وفريقه الموقر على السؤال.

في الحقيقة أتمتعون أن مساجد المملكة تقارب من حيث العدد 50 ألف مسجداً، وتكون من حيث المساحة ملايين الأمتار المربعة، وتعرفون أنها يعني خرجت من كاهل الجماعة وبدأت الدولة تأخذها على كاهلها أو تتدخل فيها وهو واجب، وهذا برعاية أمير المؤمنين وبتوجيهاته.

ابتداء من 2006 كانت الوزارة انتهت إلى هذه المسألة بكيفية خاصة، ورأت أن 87 من المساجد آيلة للسقوط، 352 متصدع و202 فيه تصدعات خفيفة، وتطلبت واحد الغلاف مالي ديال 26 مليار سنتيم، متمكناش منو، حاولت تعمل بوسائلها الخاصة، يعني ديال الأوقاف.

تدخلات الوزارة منذ 2006 هي إغلاق 78 مسجداً لحماية للمصلين، وهدم وإعادة بناء 49، وإصلاح ودعم 148، وترميم 34 من المساجد التاريخية الكبرى.

أما المساجد المفتحة على إثر ما أشرتم إليه، فهي 19205، أغلق منها كليا 2256 يعني 2.5% والمغلقة جزئيا هي 199 يعني 0.4، التقدير ديالها اللي حددته اللجان هو تقدير نعتبرو أنه ماشي دقيق لذاك الدرجة، ولكن في ذاك الحدود هي 2.7 مليار من الدراهم.

فنحن في تنسيق مع وزارة المالية، ها أتم كتشوفوا القانون المالي اللي عندهم لم يرصد فيه أي شيء لهذا، لكننا نتوسل بوسائل أخرى لكي نستطيع على الصعيد الجهوي أن نعني جميع الطاقات لمواجهة هذه المسألة.

فالسبب في تحديد الأولويات بعدما قام المكتب الوطني للدراسات والخبرات بنوع من التحديد فيما يتعلق بالأولويات، هو وضع آليات فعالة لتنفيذ مختلف هذه المشاريع، وضع برنامج على المدى المتوسط لتحسين وتطوير تدبير الصيانة للمساجد وتوفير الشروط وتكوين آلية قانونية تتحمل المسؤولية بجانب وزارة الأوقاف في هذه المسألة، وتدخل فيها الجهات المحلية سواء في المدن أو في القرى، لأنها مسؤولية عظمى، وذلك لضمان استعمال والراحة والسلامة للمساجد، لذلك فهناك جرد تقني مدقق جاري الآن وافتحاص وتقدير جديد للحاجيات.

ونتمنى في مدى أسابيع نعرفو الحاجيات ديالنا وننتصدا لها على صعيد العمالات، لا نفرق بين منطقة حضرية ومنطقة قروية، الغلاف كبير ولكن المهم هو أننا واحد الشيء ما كاش منتبهين ليه، للأسف على إثر فاجعة، ماشي لم تنتبه له ولكن ماشي بهاذ الحجم هذا، على إثر فاجعة الآن مطالبين أننا لا نتراجع فيه إلى الوراء فيما يتعلق بكل العناصر التي تشرفت بإعطائها أمام أمير المؤمنين أعزه الله في التقرير الذي قدم له بعد صلاة الجمعة في وجدة، يعني منذ شهر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكرك السيد الوزير على عناصر الجواب، وإن كنا في الفريق الحركي لا نشك إطلاقا في الجهود التي تقوم بها الحكومة فيما يخص ترشيد الحقل الديني، وذلك تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين حفظه الله، وإنما أملنا، السيد الوزير، أن تخطى جميع المساجد، بما فيها تلك المتواجدة في المناطق النائية والدواوير البعيدة بالعالم القروي بالعناية، سواء من حيث الترميم والصيانة والأفرشة، حتى تتمكن ساكنة تلك المناطق من أداء فرائضها في أحسن الظروف، ومرة أخرى نتمنى لكم التوفيق في مسعاكم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن نشكر السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على مساهمته في هذه الجلسة، وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتنمية المحلية حول تخصيص فضاءات بيئية ومساحات خضراء عند إنجاز أي مشروع سكني.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

السؤال الأول أجل.. إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين في الفريق الاستقلالي، ما عندناش طلب التأجيل، ولكن إلى ابغيتي توجهه ما كاين مشكل.

السؤال الثاني الموجه للسيد وزير الإسكان والتنمية المحلية موضوعه تطبيق القانون المنظم للملكية المشتركة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لقد اعتبر صدور قانون المنظم للملكية المشتركة للعقارات المبنية تنويعا لتطور واقعي وتشريعي، لاسم مختلف الإشكالات والاختلالات التي تعترى جوهر الملك المشترك.

وجدير بالذكر، السيد الوزير أن مع تزايد الوتيرة السريعة لنسبة التمدين وتساعد الحاجة لهذا النوع من السكن بشكل خاص، طفت على السطح مجموعة من المشاكل في الواقع اليومي لتدبير العقارات المشتركة الملكية برهنت على قصور الإطار القانوني المنظم لها، فضلا على الغموض الذي يعتري العديد من مواد هذا القانون، والذي استعصى حله على الاختصاصيين والممارسين في مجال تدبير العقارات مشتركة الملكية،

- تمديد أجل تقادم استخلاص ديون الاتحاد على الملاك إلى أربع سنوات بدل سنتين؛
 - تقييد الديون المترتبة على المالك المشترك إزاء الاتحاد في رسمه العقاري وبالرهن الجبري؛
 - في حالة المقاضاة يؤدي المالك المشترك مستحقات الاتحاد الواجبة عليه إلى مَم السنة، بما في ذلك الشهور التي لم تحل بعد؛
 - إدراج مقتضيات تتعلق بتسيير الملكية المشتركة التي تواجه صعوبات في تديرها من خلال تعيين مسير مؤقت من قبل رئيس المحكمة الابتدائية؛
 - إعداد مسودات مراسيم تتعلق بالنظام النموذجي للملكية المشتركة والقواعد المحاسبية؛
 - التمييز الواضح بين النصاب المطلوب في انعقاد الجمع العام ونصاب التصويت؛
 - وصف مفصل ودقيق لمسطرة الاستدعاء للجمع العام وطريقة جريان أشغاله، إلى غير ذلك من النصوص المحسنة للقانون الحالي.
 المشروع معروض منذ نهاية سنة 2009 على الأمانة العامة للحكومة، ومنتظر باش يصادق عليه مجلس الحكومة.
 شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار الرد على التعقيب على الجواب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أشكر السيد الوزير على الجواب ديالو الصريح على أن القانون 18.00 على أنه قانون متجاوز، وكذلك على أن عندما طرحنا هذا السؤال عرف جيدا على أن القانون متجاوز.
 نعرف كذلك على أن الملكية المشتركة داخل المغرب فهي مسألة جديدة على المغرب لأن تاريخيا المغربي عندو المدينة، عندو الدار ديالو، ما عندوش هاذ القضية ديال العمارة وهاذ المسائل الجديدة اللي جات مع الاستعمار، إذن عرفنا هاذ الشيء كله.
 ولكن، كذلك لا بد على أن على الوزارة بعض المسائل التي يمكن أن تقوم بها لإصلاح ما يمكن إصلاحه فيما يخص هذا القانون، فيما يخص مدى تطبيق هذا القانون اللي هو في الواقع فيه بعض الإيجابيات كثيرة جدا قبل ما يجي هاذ مقترح التغيير اللي قلتوه السيد الوزير.
 كنعرفوا على أنه واحد العدد عندما تنشاور، كين المنعشين العقاريين، غادي تقولوا كاع المنعشين العقاريين تقولوا في هاذ المجال ديال العقار كنعرفوا أنه فيه واحد الفساد كبير جدا، العقار في المغرب فيه واحد العدد ديال الاختلالات، واحد العدد ديال المشاكل اللي هي لا حصر لها، ولكن

وبالأحرى الأشخاص العاديين، كملاك مشتركين والمكترين والمأمورين غير المحترفين.

واعتبارا لما سبق، نسائلكم السيد الوزير عن تصور وزارتم لإيجاد الحلول الكفيلة بالتطبيق السليم للقانون المنظم للملكية المشتركة؟
 وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد كاتب الدولة في التنمية المحلية للإجابة على السؤال.

نعم السيد المستشار... طلب التأجيل ديالو، إذن السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول تخصيص فضاءات بيئية ومساحات خضراء عند إنجاز أي مشروع سكني.
 تفضل السيد الوزير.

السيد عبد السلام المصباحي، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيدة المستشارة على طرحها لهذا السؤال، وجوابا عنه أشير إلى كون أن توجه المجتمع نحو نمط جديد من الملكية المشتركة، موضوعها السكن الجماعي والمرافق المصاحبة له، والتي هي موضوع هذه الملكية المشتركة، فرضت على الدولة بأنها تواجب وتصاحب هذا النمط الجديد بوضع القانون 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، الصادر في 3 أكتوبر 2002.

وأظهرت الممارسة التطبيقية المتصلة بتطبيق هذا القانون على العديد من النفاذ التي يعاني منها هذا القانون، لا فيما يتعلق بنطاق التطبيق، ولا فيما يتعلق بتسيير وتدير المكاتب، ولا فيما يتعلق باستخلاص المستحقات إزاء الاتحاد، ولا فيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض القضاء للبت في هذا الموضوع.

ولذلك، وانطلاقا من هذا الواقع الذي يتميز بكثير من العيوب والثغرات، سارعت الوزارة إلى وضع مشروع قانون بتغيير القانون الحالي رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة بمشاورات واسعة مع المهنيين والموثقين والمنعشين العقاريين وكذلك الوكالات العقارية، وهذا المشروع فيه واحد العدد ديال الأمور اللي يمكن لها أنها تتجاوز هذه العيوب، غادي نذكر بعضها:

- توسيع مجال تطبيق هذا القانون ليشمل المجموعات العقارية المؤلفة من أبنية عمودية وأفقية، سواء المنجزة دفعة واحدة أو على مراحل؛

- التنصيص على مقتضيات جديدة أكثر إلزامية وصرامة فيما يتعلق باستخلاص الاتحاد للمستحقات المالية من الملاك المشتركين،

تظهر لي المدخل الأساسي، زيادة على الثقافة وزيادة على تعاون الجميع وتظافر الجهود هو المشروع الذي خصو يخرج، والتي خصنا ندخلو فيه جميع الإصلاحات، وغادي يجيكم وجميع المسائل التي تشوفها على أنها أساسية خصها دخل فيه، خصها تدخل باش أننا يكون عندنا واحد القانون متكامل للتدبير الناجح للملكية الجماعية المشتركة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموجه للسيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول تخصيص فضاءات بيئية ومساحات خضراء عند إنجاز أي مشروع سكني، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

من الأوراش المهمة التي نرى أنها مفتوحة في بلادنا ورش البناء والتعمير، وهذا الورش تقدم تقدما ملحوظا، ونسجل أنه يحقق الأهداف التي سطرت له، إلا أننا ونحن نحتفل باليوم العالمي للبيئة وبالسنه العالمية للبيئة، وكاختيارنا بكد تتوفر فيه شروط البيئة، نجد أن هذا التعمير قد لا يراعي تواجد أو احتمال أو استشراق مناطق خضراء في المركبات السكنية، وكذلك مناطق لعب الأطفال، هذا ما يجعل أننا دائما نشتغل على مسودات، مما يجعل التعمير لا يتلاءم أو لا يماشى ما تتطلبه مقتضيات الدولية بيئيا ومعياريا.

لهذا، نقول للسيد الوزير: هل تم التفكير في تدارك النقص الحاصل في توفير المساحات الخضراء عند إنجاز أي مشروع سكني لتدارك الخصاص في المساحات الخضراء، لا سيما إذا كنا نؤمن بالسياسات الاندماجية؟ وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف

بالتنمية الترابية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة على طرحها لهذا السؤال، ولابد من التذكير بأن تحديد مجالات الخضراء وتخصيصها مسألة مرتبطة بوثائق التعمير، التصميم المديرى، تصاميم التهيئة، تصميم النمو، وأن تخطيط هذه الفضاءات تتولاها الوكالات الحضريّة، لكن على مستوى التنفيذ وتهيئة المجالات الخضراء هو أمر يبقى من اختصاص الجماعة، التي خصها تقني العقارات المخصصة للفضاءات الخضراء، وتتهيئها والعناية بها.

عندما يصل المشكل إلى السكن، أولا هاذ منظور السكن المشترك، فلا بد للوزارة أن تتخذ مواقف فيما يخص تحسين هذه الوضعية، تحسين الوضعية باش؟ كايين زوج الحويجات التي ساهلين، هاد الشي ديال السانديك وهاذ المسائل غادي تجيبوا هاذ القانون، المشاكل ديال النصاب، مشاكل الاستخلاص، مشاكل ديال الضو ديال العمارة، (l'ascenseur)، هاذ المشاكل خطيرة جدا، كيتخبطوا فيها، شكون التي كيتخبط فيها؟ كيتخبطوا فيها الناس ذوي الدخل المحدود أي الناس المغاربة التي ساكنين في (des appartements)، السكن الاقتصادي ولا السكن المتوسط التي هما عمارات، إذن لابد كذلك كايين تحايل ديال المنعشين العقاريين في واحد العدد ديال المسائل، التحايل على الكراج، التي يكون عندو مضبوط، كيتحايل مع الموثقين ويصبح كراج فيه محبزة، إذن هذا إشكال، هذا دور ديالكم، ديال الوزارة باش يمكن تشوف هاد الشي وأن تتدخل لرد الأمور إلى نصابها.

كذلك الدار ديال الحارس التي كتكون دار الحارس في الأخير تباع، إذن واحد العدد ديال المشاكل التي هي في يديكم التي يمكن تفعلوها باش تعطبو واحد النوع ديال الطمأنينة لهاد الناس التي ساكنين في هاد الأقفاص، لأن في الواقع حتى السياسة ديال السكن اللائق التي فيه 50 متر، يجب على الوزارة أن تعيد النظر في هذا النوع من السكن، الذي هو ليس في عقيدتنا ولا في تاريخنا ولا في عقائد المغرب، المغربي ما مولفش يسكن في 50 متر و60 متر وزيدو لو التعقيدات ديال الملكية المشتركة، وهذا الدور ديالكم السيد الوزير، تنمناو على أن هذا القانون الذي جبتو محل كل هاذ الإشكاليات.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف

بالتنمية الترابية:

أولا، احنا متفقين كون أنه الملكية المشتركة هي مسألة جديدة بالنسبة للمجتمع المغربي، وحيث هي مسألة جديدة خص إشاعة ثقافة التعايش والعيش المشترك في ملكيات عقارية جماعية، وخص فيها توعية من طرف الجميع باش يكون واحد التدبير المشترك.

ثانيا، أنه فيما يتعلق بالملكية المشتركة لا تتعلق فقط بالأقفاص، تتعلق بأحياء، تتعلق بعمارات، تتعلق بجميع أنواع السكن، وبالتالي فهي مطروحة، المواقف ديال الوزارة إذا كان هناك شي مشاكل، هاذ المشاكل نتجي من انعدام المراقبة في المشاكل التي عديتي (الكراج، السكني ديال الحارس) والمراقبة التي مسؤولة عليها، واحد العدد ديال الناس، وعلى رأسهم الجماعات المحلية، وبطبيعة الحال المنظومة ديال المراقبة ديال الكل، وهاذي عندها مسألة أخرى لا تتعلق بتدبير الملكية المشتركة.

المستشار السيد محمد بنشايب:

شكرا السيد الرئيس.

الإخوة الزملاء،

بالنسبة لهذا السؤال الهام المتعلق بخلق الحدائق والفضاءات البيئية والمساحات الخضراء، وما تلعبه من دور كبير على مستوى جودة الهواء وجودة الحياة، وبالتالي هذا القطاع يعرف بعض الاختلالات الكبرى، ذكرها السيد الوزير مشكورا.

ولكن لا بد أننا وصل الوقت لكي نتعبأ جميعا لإعطاء هذا القطاع الحيوي الهام أحقيته القصوى، لأنه لا يمكن الحياة بدون بيئة سليمة، وبالتالي المعايير المطلوبة هي لا تحترم كما جاء في كلام السيد الوزير، وبالتالي الاقتناء من طرف الجماعات المحلية هي غير قادرة على الاقتناء، الكل يعلم أن الجماعات لها شئ في المداخل ولها إكراهات مالية، وبالتالي لا يمكنها اقتناء هذه العقارات لإقامة فضاءات.

كما أن الفضاءات الخاصة بالتجزئات المتعلقة بالملكية المشتركة تعرف إكراهات كبيرة من حيث عدم التعاون فيما بين المنخرطين تحت لواء النقابة أو "السانديك" ديال الإقامات ذات الملكية المشتركة، بحيث التجزئة قبل ما تاخذ التسليم المؤقت كتنصلح الفضاء الأخضر وكتسلمو لأصحابه، ولكن "السانديك" مكيعملش ومكايئش هناك إلزامية بالنسبة للمنخرطين باش يحافظوا على هذا الفضاء بشكل إلزامي.

كذلك الشركات السكنية التابعة للدولة، كالعمران مثلا حاليا، كذلك لا تقوم بواجبها كما يجب، نعلم أنها تقوم بتجزئات كبرى في المدن الكبرى، ولكن لا تعمل ولا تقيم حدائق بالمستوى المطلوب، وحتى لو أقامتها كتخلها للجماعة المحلية والجماعة المحلية معندهاش الوسائل ديال الصيانة.

لهذا، هنا نشترط بأن وزارة السكنى والتعمير مع وزارة الداخلية اللي هي وصي على القطاع باش يدعموا الجماعات المحلية كما كيدعموا قطاع التطهير، كما كيدعموا قطاع النظافة، يدعموا هاذ القطاع ديال صيانة المساحات الخضراء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة في التنمية المحلية للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الاقتراحات اللي جيتي بها والأمور اللي جيتي بها، ابغيت فقط أنني نشر إلى أن الأهمية اللي ذكرتها هي أهمية خاصة بالنسبة للدولة، بالنسبة للحكومة، تبرعها جلاله الملك من خلال الميثاق ديال البيئة اللي وصي به

وفي حالة الحزام الأخضر إلى تعلق الأمر بالجمال الغابوي، المسؤولية تترجع بالدرجة الأولى للمندوبية السامية للمياه والغابات، والملاحظ من خلال تقييم الوكالات الحضرية لوثائق التعمير أن نسبة الإنجاز من بعد ما تنتهي تصاميم التهيئة ووثائق التعمير لا تتجاوز 10% مما هو مبرمج.

المساحات الخضراء في تصاميم التهيئة تتحدد بموجب جدول بمعايير التجهيزات والمرافق العمومية، تم وضعها بناء على واحد الدراسة علمية من إنجاز الوزارة، واللي ميزت بين 2 أنواع ديال الفضاءات: فضاء صغير، حديقة صغيرة 450 متر كحد أدنى لكل 1000 مواطن، حدود مسافة فاصلة عن مسكن المواطن تتراوح بين 300 و700 متر، وفضاء أخضر كبير 6 هكتارات كمساحة دنيا، ولا يبعد عن المواطن بأكثر من 750 متر.

يشار إلى أنه منظمة الصحة العالمية حددت حصة كل مواطن من المساحات الخضراء كعدل 10 متر مربعة، ولكن الواقع بالنسبة لمدينتنا هو واقع سيء، مراكش مثلا 10 متر مربعة، مكناس 7 متر مربعة، الرباط 5 متر دون احتساب الحزام الأخضر، فاس 3,5 متر.

الحلول المقترحة لتجاوز النقص في المجالات الخضراء:

- أولا خص الجماعات المعنية تقوم بتنفيذ وإنجاز الفضاءات الخضراء الواردة في وثائق التعمير؛

- ثانيا إلزام المجزئين والمنعشين العقاريين بإنجاز الفضاءات الخضراء الواردة في المشاريع المرخصة لهم؛

- إلزامية بعض المؤسسات العمومية والخاصة على تهيئة الفضاءات التابعة والمجاورة لها كفضاءات خضراء؛

- إيجاد مقاربة تشاركية بين الجماعات المحلية والقطاعات الحكومية المعنية لتحويل إنجاز الفضاءات الخضراء والعناية بها، وإيجاد صيغة تجارية لتفويت إنجاز الفضاءات الخضراء والعناية بها من طرف القطاع الخاص، مقابل استغلال هذه الفضاءات للترفيه والرياضة والخدمات.

إضافة إلى وثائق التعمير اللي تتبرمج المساحات الخضراء، وفي انتظار صدور مدونة التعمير اللي تعتبر الإطار المرجعي للإصلاحات في هذا الباب، فالوزارة انتهت من إعداد دليل مرجعي للمخططات الخضراء، وضع رهن إشارة الشركاء المعنيين، خاصة الجماعات المحلية والجمعيات المهمة بالموضوع.

واليوم العديد من الوكالات الحضرية هي منصبة على إعداد المخططات الخضراء بالنسبة لمدينتنا كالمطبخ وكتطبخة وتارة وغيرها من المدن الأخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

داخل عصابة كرة القدم بجهة مراكش تانسيفت الحوز، يتعارض مع هذه السياسة بسبب الخروقات التي يقوم بها مكتب العصابة، حيث لم يعقد جمعه العام منذ 7 سنوات، وكما تعرفون الآجال القانونية لعقد الجمع العام هو 4 سنوات.

وحيث أنه كان مقررا عقد الجمع العام يوم الجمعة 12 نوفمبر 2010، فإن رئيس العصابة يؤجل مرة أخرى ولأسباب مجهولة الاجتماع إلى أجل غير مسمى، رغم الرسائل التي توصل بها من طرف وزارتك ومن طرف والي الجهة الذي تدخل وحث على احترام الآجال القانونية وعقد الجمع العام للعصابة، احتراما للضوابط القانونية الجاري بها العمل، وللأسف، السيد الوزير، ولحد كتابة هذا السؤال فإن بطولة العصابة التي تضم 64 فريقا لم تنطلق بعد.

لذلك، نسألكم السيد الوزير عن واقع كرة القدم بجهة مراكش- تانسيفت الحوز في ظل المعطيات السابقة، والتي أصبحت تتطلب التدخل العاجل من أجل إنقاذ الموسم الكروي الحالي للعصابة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشبيبة والرياضة للإجابة على السؤال.

السيد منصف بلخياط، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار على طرحكم هذا السؤال المهم.

بالفعل كرة القدم المغربية اليوم تعرف تحولات كبيرة، انطلقت من برنامج ومخطط عملت عليه الوزارة مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والذي أعطى برنامج لبنية تحتية مهمة لا بالنسبة على الملاعب الكبرى، ولا على العشب الاصطناعي بالنسبة للتكوين ديال اللاعبين الصغار، ولا بالنسبة إلى المسائل المادية التي يمكن لنا مساعدو بها الجامعة.

وفي إطار برنامج ديال الوزارة في خدمة الجامعات، الجامعات أيضا تيشغلوا في خدمة العصب والأندية، وهذا السؤال الذي وضعني علينا، بحثنا عليه ولقينا بأنه هاذ الكلام الذي نتقول، السيد المستشار، عندك الحق فيه، وأن السيد الرئيس ديال العصابة ديال مراكش هاذي 7 سنوات مدار الجمع العام ديالو، الوزارة راسلته، السيد الوالي راسله والجامعة الملكية المغربية أيضا لكرة القدم أيضا راسلته، والي يمكن لي نقول هو أنه اليوم عندنا افتخار كبير بافتتاح الملعب الكبير بمدينة مراكش، وهاذ الافتخار ما خصوص يجي والناس اللي ما تطبقوش القانون باش يجيدوا علينا.

إذن أنا تمنعطيك الكلمة ديالي بأن الجمع العام غادي يتدار إن شاء الله في الأسابيع القليلة القادمة، يمكن اللي نعطيك التاريخ قبل 10 فبراير لأن

الحكومة باش تدير قانون إطار ديالو، وبالتالي على أنه التوجه ديال المغرب اليوم هو توجه نحو الاقتصاد الأخضر ونحو المدن الخضراء ونحو التعمير الأخضر.

الإكراهات هي إكراهات عديدة، اللي ذكرها السيد المستشار وذكرتها أنا ويمكن لي زيديها واحد العدد ديال الأمور، مثلا عدم اعتماد وثائق التعمير كمرجعية لانجاز التجهيزات، بطء انجاز الفضاءات، ضعف التأطير لدى الجماعات المعنية، وكذلك غياب أو ضعف الموارد المالية المرصودة لانجاز الفضاءات كما ذكرها السيد المستشار المحترم.

على أي أن الأساسي في الموضوع هو أن اللي عندو شي مسؤولية خصوص يقوم بها، وهاذ المسؤولية متعددة، منها ما يعود للمنظومة المحلية، للجماعات المحلية، منها ما يعود للمجزيين، خصنا نفرضو على المجزيين يقوموا بالمسائل ديالهم.

فيما يتعلق بالوداديات، خصها تقوم بالرعاية وتقوم بالمسائل ديالها، وفيما يتعلق بالحكومة، الحكومة عاطية واحد الأهمية قصوى بما في ذلك أن الدورية المشتركة ما بين وزارة السكنى وما بين وزارة الداخلية، المتعلقة بمسطرة الاستثناء المشتركة الصادرة في 6 يوليوز 2010، منعت منعاكليا الاستثناء في المساحات المخصصة للمناطق الخضراء، وكذلك فيما يتعلق بالتجهيزات العمومية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على العناية الكبيرة المعطاة لهذا البعد الأخضر اللي خصنا كلنا نعتنيو به.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة في التنمية المحلية على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة حول واقع كرة القدم بجهة مراكش تانسيفت الحوز، للمستشارين المحترمين السادة: مصطفى الشهباني، عبد العزيز البنين، احمد أبرجي، محمد المفيد، مولاي محمد المسعودي، محمد البكوري.
الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين،
السادة الوزراء،
السيد الوزير المحترم،

لقد تتبعنا الإصلاحات المتميزة التي تقوم بها وزارتك من أجل النهوض بقطاع الرياضة في بلادنا، وعلى الخصوص كرة القدم التي تعرف شعبية كبيرة في صفوف المواطنين، ولكن للأسف، السيد الوزير فإن ما يقع

يعين الاعتبار، مكانتش في بالي بالنسبة للتحكيم وغادي نرجعو لكم في هاذ الموضوع.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الشباب والرياضة، والسؤال الثاني موضوعه دور التحكيم في تطور كرة القدم بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: حسن سليغوا، خيري بلخير، مصطفى سلامة، محمد عدال، محمد الحسايني. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لتطوير كرة القدم ببلادنا، لا بد من توفر على عدة عناصر، أهمها مسألة الدعم والتمويل الخاص بالفرق وكذا مسألة التحكيم، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن بعض الفرق الرياضية تستفيد من دعم الدولة دون غيرها، إضافة إلى التباين الحاصل في توزيع هذا الدعم.

السيد الوزير، لا داعي لذكر أساء هاذ الفرق، وأظن أنكم على علم بها، في الوقت الذي نجد فرق رياضية يحجز على مداخيلها الذاتية من طرف مديرية الضرائب، ونعطيك كمثال الوداد الرياضي الفاسي والمغرب الرياضي الفاسي، هنا كين فرق كبير، وكلتقا فرق تستفيد من أموال الدولة بدون حسيب ولا رقيب، وكلتقا فرق وحدين آخرين، ماشي غير مكنعطيوهمش، بالعكس كنعجزوهم باش يقوموا بالواجب دياهم، هاذي من ناحية.

أما التحكيم، فحدث ولا حرج، لقد أصبح من النقط السوداء التي يجب البحث عن حل جذري وعاجل لها باعتبار أن العديد من المباريات، والتي كان من المفروض أن تكون أعراسا كروية، غير أن التحكيم السيء يفسدها من طرف بعض الحكام، سأمهم الله، والذي غالبا ما يكون ناتجا عن ضعف التكوين أو يدخل في إطار حسابات شخصية ضيقة أو بعض الممارسات التي يجب أن نحاربها بشكل قطعي، هاذ الممارسات التي تكون من وراءها أيادي ولوبيات خفية، تتحكم في سير المباريات الوطنية، وأقول هذه الممارسات التي تكون وراءها أيادي ولوبيات خفية، تتحكم في سير المباريات الوطنية، زد على أن هذا النوع من التحكيم يكون من أسباب الشغب والأحداث اللارياضية التي تعرفها بعض الملاعب الوطنية.

في ظل هذه المعطيات، نتساءل، السيد الوزير، عن المعايير الموضوعية التي يتم بها دعم هذه الفرق الوطنية، وكذلك عن إستراتيجية

السيد رئيس الجامعة المغربية لكرة القدم تكلم مع الرئيس، وقال له بأن هذا هو الأجل المحدد من طرف الجامعة باش يتدار الجمع العام، إلى متدارش الجمع العام في هذالك الموعد سوف نطبق القانون، والقانون هو على الجميع، لنا وعلينا، إذن نحن متفقون بأن هذا مشكل وغادي نحلوه بسرعة إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كين شي تعقيب السيد المستشار؟ الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد المصطفى الشهباني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

غير قلتيو واحد الكلمة دابا بالنسبة للفرق ديال العصب، كايبة تقريبا 64 فرقة اللي كتنشط الموسم الرياضي في مراكش بالنسبة لعصبه مراكش، بالنسبة لهاذ الفرق هاذو، السيد الوزير، كين قانون بالنسبة للجامعة وقانون في العصب. بالنسبة لهاذ الفرق كيخلصوا التحكيم، إلى جيتي تشوف، السيد الوزير، كايبة كل فرقة عندها تقريبا (minime/cadet/junior/senior)، تصوروا معي، السيد الوزير، كل 15 يوم الفرق الشرفية كيلعبوا في جهة مراكش، شحال غادي يخلصوا ديال التحكيم؟ إلى جيتوا تشوفوا الفرق الكبرى مثلا القسم الوطني الأول مكيخلصش، القسم الوطني مكيخلصش، بالله القسم الشرفي بوحدو هو اللي كيخلص التحكيم، يعني كين مشكل، السيد الوزير، يعني القانون الكروي اللي كين في بلادنا مطبقش، كين قسم شرفي اللي معندهمش، ناس كيسعوا كيخلصوا الحكام، والفرق اللي عندهم مكيخلصوش.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ النقطة هاذي بالنسبة للمواد المادية ديال الفرق ديال الدرجة الثالثة والرابعة هي نقطة أساسية بالنسبة لنا، وأظن بأن هاذي خصها تدخل في إطار الشراكة ما بين وزارة الشباب والرياضة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وأيضا الجماعات المحلية، لأن هاذ الفرق تيلعبوا بجاعاتهم والمسؤولية مشتركة ما بين هاذ الشركاء كلهم، إذن هاذي نقطة اللي غادي ناخذوها

واحد الضغط كبير على الحكم باش يدير واحد المجهود دبالو، ولكن ما ننساوش بأن الجامعة دارت واحد البرنامج مهم:
- أولا، إعادة هيكلة وتسيير اللجنة المركزية للتحكيم من خلال إحداث مديرية وطنية للتحكيم؛

- ثانيا، وضعت برنامج للتكوين لفائدة الحكام النخبة؛
- ثالثا، تحترم الشفافية في تنقيط وترتيب الحكام ووضع مسطرة للإجراءات التأديبية الخاصة بهيئة التحكيم؛
- رابعا، تميم دور الحكم من خلال إحداث قانون داخلي للمديرية الوطنية للتحكيم.

تبقى بعض المشاكل اللي هي متعلقة ببعض الأغلط، والحكم راه رجل، وراه أظن بأن هذا مشكل عالمي، وسلطات كرة القدم العالمية تتذاكر في هذا الموضوع، ملي تيقعوا أغلط راه الحكم ما هو غير بشر خصنا ناخذوها بعين الاعتبار. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد حسن سليغوا:

شكرا السيد الرئيس.
السيد الوزير، مع الأسف بكل صراحة خصنا نقاو نقولو الصراحة، مع الأسف، كفى من مساندة هذا النوع ديال التحكيم، كفى، المغاربة راهم فابقين وعارفين وكوايرية وكيعرفوا أشنو كيدوز في المباريات.
أنا أحيلكم غير على القناة الرياضية المغربية اللي كل أسبوع كنتنجز واحد البرنامج من بعد المباريات اللي يكون فيه المسؤول الرياضي وحكم سابق.
في 8 المباريات، يعني 16 فريق، كيخرجوا 3 حتى 4 مباريات كل أسبوع اللي الحكم يكون طرف في تغيير النتيجة، ما نقاوش نقولو الخارج، الخارج كتنكون خطرة في 10 سنين، احنا عندنا كل أسبوع ما بين 40 و50%، وكقولو الحكم بشر، كقولو الحكم كيغلط، أنا كقول لك لوبيات.

والسنة الماضية من هاذ المنبر طرحت لك في إطار الإحاطة، وقلت لك بأن هناك لوبيات في التحكيم، وكاين اللي كيبرمجوا حتى الفريق اللي كيطلع، يمكن لي نقول لك بأن السنة الماضية، وقتها من هذا المنبر، بأن اتحاد الخميسات كان عليها واحد النوع ديال اللوبي وفعلا استطاعوا، ما هو جزء هذاك الحكم اللي أدى المهمة، أعطوه إشارة ديال حكم دولي، هذا هو الجزء ديالو.

السيد الوزير، الله يجازيك بخير، أنا كمضرو معقولين، ودابا المغاربة راه فاهمين، راه ما يمكنش نحاولو ندوزو عليهم بعض... ولا نمررو عليهم بعض المسائل اللي كيشوفها، كما قلتي، في التلفزة، دابا هاذ الشي ماشي ما

الوزارة في إصلاح منظومة التحكيم ببلادنا والإجراءات الاستيعابية التي ستمكن من الحد من التلاعب في المباريات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال المهم.

أظن بأن إستراتيجية الوزارة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، اليوم، ماشية في واحد المسار ديال بناء برنامج لإدخال الكرة الوطنية في إطار احترافي، هذا البرنامج مبني على أربع نقط أساسية:
- النقطة الأولى هي البنية التحتية، حيث أنه ما يمكنش نقولو بأنه احنا عندنا فرق احترافيين إلى ما كانتش بنية تحتية احترافية؛

- النقطة الثانية هي برنامج التكوين اللي تكلمت عليه في السؤال فيما قبل، واللي اليوم بدا كيتفعل في الميدان؛

- النقطة الثالثة هي الحكامة، وفي الحكامة داخل قانون جديد اللي الحمد لله داز في البرلمان، واليوم كنشغلو على (Les décrets d'application) ديالو، والنقطة اللي هي داخلة في الحكامة هي النقطة المتعلقة أيضا بالتحكيم اللي غادي نرجعو لها؛

- والنقطة الرابعة، اللي احنا كنشغلو عليها هي باش ندخلو ودخل الأموال إلى الفرق لأن الميزانيات ديال الفرق الوطنية ديالنا هي ميزانيات اللي هي قليلة جدا مقارنة مع دول أخرى، حيث يمكن لي نقول لك بأنه أكبر ميزانية للفرق المغربية هي أقل ميزانيات الفرق ديال شمال إفريقيا وديال الشرق الأوسط.

بناء على هذا، كاين واحد المخطط اللي تيخلي من خلال القانون لما يخرج القانون باش كل فرقة ديال الدرجة الأولى، ديال درجة النخبة يكون عندها شركة، اللي هاد الشركة هي اللي غادي تسيير العملية ديال كرة القدم بالنسبة للفرقة والتكوين، إلخ...

هاذ العملية هادي ديال إدخال شركات هي نقطة أساسية باش ندعمو الأندية النخبة بالنسبة للمداخيل، الجامعة اشتغلت بطريقة قوية باش تدخل مداخيل أخرى، خاصة عن طريق التلفزة، وقعت مع التلفزة مداخيل مهمة، واليوم ولا هاد الأسبوع وقعت أيضا مع شركة اتصالات مهمة باش يدخلوا موارد بشرية مهمة.

بالنسبة للتحكيم، هاذي نقطة أساسية اللي بالنسبة لنا، واللي خصنا نعرفو هو أنه التحكيم تحسن بطريقة إيجابية في الأيام الأخيرة، لماذا؟ لأن التلفزة جات إلى الملاعب وتتنقل جميع المباريات، نقل جميع المباريات كيدير

إلى آخر، ويحتفظون دائما بسكناهم، الشيء الذي يعرقل اللي تعينوا في بلاصتهم؟

ولا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، أن عملية الانتقال هي سلسلة يمكن نقلو موظف أو إداري، ولكن راه التنقل ديالو تبتعوا واحد العشرة أو أكثر ديال المراحل ديال الأشخاص اللي يمكن تنقلهم، فما ذنب الموظف اللي حل بواحد المدينة بعيدة على الأسرة ديالو، وهو جالس بدون سكن، لأن سبقوا الزميل ديالو رحل أو تنقل إلى مدينة أخرى وأصبح يشغل هذا المنصب أو أصبح يحتفظ بالسكنى القديمة.

هذا، خلل تعرقل العملية التعليمية، وتياثر سلبا على الإيجابية اللي خصها تشملها المدرسة أو على المنهجية، فإلى متى أو ماذا قامت وزاراتكم، وأتم أدري بالموضوع أو بالإشكال، ماذا قامت به من إجراء لإيقاف هذا النزيف الذي يعرقل العملية التعليمية بصدق؟
وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للجواب على هذا السؤال.

السيدة لطيفة العبيدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا للسيد المستشار على اهتمامه بهذا الموضوع الهام المتعلق بالمساكن الوظيفية.
كما يعلم الجميع، يخضع تدبير المساكن الوظيفية والإدارية بقطاع التعليم المدرسي للمقتضيات التنظيمية والقانونية المعمول بها على مستوى الوظيفة العمومية، كما يتم التنسيق في هذه المجال مع باقي المتدخلين، وخاصة الأملاك الخزنية والوكالة القضائية للمملكة.

وقد اتخذت الوزارة عدة إجراءات وضوابط تنظيمية خاصة بعمليات إسناد وتدبير وإفراغ المساكن الإدارية والوظيفية، حرصا على تمكين موظفيها المستوفين للشروط المنصوص عليها من الاستفادة من هذه السكنيات في إطار من الشفافية وتكافؤ الفرص، مع اعتماد التدبير اللامركز بالنسبة لإسناد وإفراغ السكنيات التابعة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما تعمل الوزارة على تعويض الموظفين المسكنين بحكم القانون في الحالات التي يتأخر فيها إفراغ المساكن المخصصة لهم أو في الحالات التي يتعذر إيجاد السكن الصالح لفائدتهم، وذلك وفق ما تنص عليه النصوص التنظيمية ذات الصلة، بالرغم من صالة هذه التعويضات.

كما يعلم السادة المستشارون، تنقسم المساكن الخزنية إلى مساكن وظيفية، تهم المسكنين وجوبا والمسكنين بحكم القانون والمسكون بالمجان ومساكن إدارية، وتتوفر الوزارة على حظيرة للسكنيات تتجاوز 30000 مسكنا.

كيبانش، كيبان في التلفزة، وكيدوز مرة في الأسبوع وكتكون أخطاء، أربع مقابلات إلى ثلاث مقابلات في الأسبوع كيغير الحكم النتيجة ديالها، كتعرف أشنو هي؟ رها كارثة، هذه مسألة.

المسألة الثانية، دعم الفرق، السيد الوزير، وأنت تتعرف دعم الفرق ما بغيتش نشير، ما بغيتش ندخل، على الله وعسى الوزارة تقوم بواحد الرجة من أجل المستقبل.

آخر كلمة، ويمكن لي نقول لكم بأن هذه السنة كين لوبي وكيدور على الوداد الرياضي الفاسي باش يزلها للقسم الوطني الثاني، وأنا قلتها لكم في هاذ الوقت.

وفي آخر السنة، فهمتي، لأنه إذا رجعنا للتلفزة كلقاوا غير الوداد الرياضي الفاسي داو لها أكثر من 7 قط، داوها لها الحكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، إذا أراد... إذن نشكر السيد وزير الشبيبة والرياضة على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول طريقة الاستفادة من السكن الوظيفي وتقويته، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة، لا يخفى عليكم الدور المهم والإيجابي الذي يلعبه السكن الوظيفي في العملية التعليمية، خاصة إذا تعلق الأمر بسكن وظيفي للمدير والمفتصد، المون والمساعد التقني أو حراس الداخلية.

غير أن هذا الامتياز، اللي تارة يدخل في إطار الواجب، وتكون إلزامي على المسؤول باش يسكن في سكن وظيفي لمباشرة العمل ديالو عن كشب، سيما إذا تعلق الأمر بالداخليات.

غير أننا أصبحنا اليوم، وقد سبق لي أن وجهت إليكم سؤالا داخل اللجنة، وكان جوابكم كالعادة جوابا كافيا، كما عهدناه فيكم بأن هناك خلل، غير أنني أتساءل اليوم باسم الفريق الاستقلالي، إلى متى سنظل نكبح ونقول هناك خلل؟ وإلى متى سنستيقظ الهمم لإفناذ المدرسة المغربية من هذا الوباء، سيما ونحن نعلم أن بعض رجال التعليم، وبالخصوص الناس الإداريين تينتقلوا إما داخل المدار الحضري داخل نفس الإقليم، أو من إقليم

يقترح مؤسسة تعليمية في كل وقت وحين، ولا علاقة له بها أصلا، فهذا يؤثر حتى في المدير وحتى في الأطر التربوية.
فرجاء، السيدة الوزيرة، كيف كقولو نشوفو ونلمسو ذيك الجدية ديالكم والصرامة ديالكم في هذا الموضوع.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

ظهر لي ما كاينش شي صرامة أكثر من هاذ العدد ديال الملفات المحالة على القضاء (1497)، لأن الوزارة من بعد تستنفذ كل الإجراءات الإدارية، ما كتبقى احداها غير المحكمة، والمحكمة تأخذ الوقت اللي هو معروف حسب العدد ديال الملفات التي كنتعالجها، وبالفعل نحن نغاني من هذا الموضوع معاناة كبيرة لأننا عندما يتحمل، خصوصا بالنسبة للمديرين والمقتصدين والحراس العامين للداخلات، اللي هما المسؤولية ديالهم كتحتم عليهم التواجد في عين المكان يعني في المؤسسة التعليمية، ملي كوجودو أفسنا أمام سكنيات محتلة بدون حق وبدون مشروعية نلجأ للإجراءات اللي تكلمت عليها، ولكن في نهاية المطاف ما كتبقى غير المحكمة هي اللي تحل لنا هاذ المشاكل، وها انتما شفتو بأن المحكمة يعني حكمت لفائدة الوزارة بإفراغ 991 مسكن وظيفي.

أما فيما يتعلق بتفويت السكنيات الإدارية، فنحن هي الوزارة الوحيدة اللي مازال لم تفوت أي سكن إداري، حتى شي واحد ما تفوت له شي سكن، علاش؟ لأن أكثر من 98% من المساكن ديال الوزارة هي موجودة في المؤسسات التعليمية وهي مساكن وظيفية، أما المساكن الأخرى يعني بعض العمارات القليلة وذاك الشي راه مازال ما اصدرش فيها القرار ديال التفويت، السيد المستشار.

وأريد كذلك أن أحيطكم علما، السيد المستشار، بأننا أمام هذه الوضعية المعقدة، نحن نجتهد من أجل أن نجد صيغا ملائمة لإسكان أولئك المسكنين بحكم القانون، اللي هما بحال اللي قلت لك المدير والمقتصد والحراس العام للداخلية، لأن ضروري خصهم يكونوا في المؤسسات، وملي متيكونوش تتكون عندنا مشاكل، احنا كنجتهدو باش نلقاو شي صيغ من غير هاذك السكن اللي يكون محتل أو ميكونوش متوفر في بعض الحالات، خصوصا في الوسط القروي.
وشكرا.

أما بخصوص احتلال المساكن الخزنية، فتعمل الوزارة على اتخاذ التدابير الضرورية من أجل إفراغ هذه المساكن التي يفقد شاغلها الصفة التي خولتهم حق الاستفادة منها، وهي الحالات المنصوص عليها في منشور السيد الوزير الأول المؤرخ في 21 شتنبر 1994، والمتمثلة في الاستقالة والإعفاء والانتقال والتوقيف المؤقت عن العمل والإحلاق والإقالة والإحالة على التقاعد.

وفي حالة امتناع الموظف عن إفراغ السكن المحتل بصفة غير قانونية، يتم بعد استنفاد كافة المساطر الإدارية العادية من إشعار وإعطاء مهلة للإفراغ، للجوء إلى بعض الإجراءات الأخرى من قبيل مراجعة السومة الكرائية والإحالة على المجلس التأديبي قبل اللجوء إلى تحريك المسطرة القضائية، حيث تقدمت الوزارة ب 1497 دعوى أمام مختلف المحاكم الابتدائية للمملكة لاسترجاع المساكن الخزنية المحتلة بدون سند قانوني، وتم الحكم لفائدة الوزارة بإفراغ 991 سكنا.

وبغية تجميع قاعدة المعطيات، الوزارة الآن تشتغل على هذا الملف كما أن الوزارة منكبة...
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، بدوري أشكرك على الإيضاحات والتوضيحات ديالك، غير أنني لازلت ملحا على أن هناك تلاعب فيما يخص الإسكان في السكن الوظيفي.

المسطرة القضائية، السيدة الوزيرة، أيها السادة والسيدات، أقول أن هناك محظوظون يبقون قابعين في سكنهم، وهناك من تشار إليه الأصابع لتطبيق المسطرة، الذي يؤلمني ويؤلم رجال التعليم بالخصوص هو أن هناك غرباء على المؤسسة التعليمية، وليست لهم الصفة، ويقطنون في مساكن وظيفية داخل المؤسسات، بل يقتحمون حرمة المؤسسة التعليمية كل وقت وحين، الشيء الذي يؤثر سلبا على نظام المؤسسة والتنظيم داخل هذه المؤسسة.

فأنا ألتمس مرة أخرى، ولي اليقين الكبير في اجتهادكم، السيدة الوزيرة، وأتمنى أن تحظون بالأجرين لأنني أعني ما أقول أنكم صارمين وجديين حتى تطبق المسطرة بحذافيرها، ناهيك على أن هناك سكنيات خارج المدرسة، فهذه تغري بعض الناس ليطمئئنونهم بطريقة غير مشروعة، لأنهم يقتنوها أصلا، وأنا عندي أمثلة كثيرة ونعطيك غير مثال في مكناس، هناك شخص

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية موضوعه تعثر مشروع تكوين 3300 طبيب سنويا، للمستشارين المحترمين السادة: العربي خربوش، عبد اللطيف أوعمو، محمد عذاب الزغاري، أحمد الرحموني، عبد الرحيم الزمزمي.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

لقد وجهنا هذا السؤال، السيد الرئيس، إلى السيد الوزير الأول نظرا لارتباطه بقطاع التكوين العالي من جهة وبقطاع الصحة من جهة أخرى، ونحن نشكركم، السيدة الوزيرة، على تفضلكم بالإجابة نيابة عن الحكومة بخصوص هذا الموضوع المتعلق بتكوين الأطباء.

فقد أعلنت الحكومة في وقت سابق عن عزمها على تكوين 3300 طبيب كمعدل سنوي في أفق سنة 2020، وارتاح الجميع لهذا القرار الهام، غير أنه مع كل الأسف صدرت وثيقة عن وزارة الصحة في نهاية سنة 2009، تشير إلى استحالة تحقيق هذا الهدف.

وبعد تحريري فطنا به تبين أن من الأسباب التي تحول دون تحقيق هذا المشروع وهذا الهدف، الذي سيجعلنا كدولة نرقي إلى معدل مقبول على المستوى الدولي، نجد قلة المؤسسات الاستشفائية الجامعية، ففي كلية الرباط مثلا نلاحظ أن عدد الطلبة بالنسبة لكل مؤطر عدد كبير، وهذا يعيق التكوين الجيد لأفواج أطباء الغد القريب، والغريب في الأمر هو أن الأساتذة الأطباء المؤطرين يشغلون في مستشفى جامعي، يمنع الطلبة من العمل فيه، وهو مستشفى الشيخ زايد.

ونحن في فريق التحالف الاشتراكي، نعتقد أن تحقيق مخطط تكوين 3300 طبيب سنويا كمعدل في أفق سنة 2020 يقتضي التنسيق المتين بين وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الصحة، كما يفرض تجهيزا أفضل لكليات الطب الحالية ولاسيما الجديدة منها، وتفعيل المشروع القاضي بإنشاء كئيتين في طنجة وأكادير.

وفيما يخص الاستفادة من كل ما يتوفر لنا من تجهيزات استشفائية جامعية كستشفى الشيخ زايد، نعتقد أنه من المفيد أن يتمكن طلبتنا من التمرس به على غرار ما يحصل في المؤسسات الاستشفائية الأخرى، ونطلب منكم، السيدة الوزيرة، إطلاعنا على ما تنوي الحكومة القيام به من

أجل تحقيق مشروع تكوين 3300 طبيب كمعدل سنوي خلال الفترة التي تفصلنا عن سنة 2020؟

ونسألكم عن ما تقوم به القطاعات الحكومية المعنية من أجل عقلنة أكبر الإمكانيات التي تتوفر لبلادنا في ميدان تكوين الأطر الصحية عموما والأطباء خصوصا، بما في ذلك توسيع فضاءات تكوين الأطباء وعن مصير مشروع إنشاء كلية الطب بكل من طنجة وأكادير؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا للسيد المستشار المحترم على اهتمامه بهذا الموضوع الهام.

كما ذكر بذلك السيد المستشار المحترم، فقد قررت الحكومة في إطار ما أطلقت عليه مبادرة 3300 طبيب سنة 2007 أن ترفع من عدد الأطباء المكونين، وذلك من أجل تحسين التأطير الطبي للمواطنين.

لا بد في هذا المجال من التذكير ببعض المعطيات التي تتعلق بالوضعية قبل إطلاق هذه المبادرة، فكما يعلم الجميع حاليا يتم تكوين الأطباء في خمس كليات ومراكز استشفائية جامعية، اللي هي موجودة في الرباط، والبيضاء، ومراكش وفاس ووجدة.

عندما انطلقت هذه المبادرة سنة 2007، كان عدد الخريجين تلك السنة هو 888 خريج، وعندما تم تحديد هدف 3300 في أفق 2020، فمعنى هذا أن عدد الخريجين المستهدف سوف يتضاعف 3,6 مرة مقارنة مع الوضعية التي كانت موجودة في ذلك الوقت.

إذن كان الهدف أو الإجراءات التي كانت غادي تتم هي الرفع التدريجي من عدد المسجلين الجدد، والحال أن تكوين الأطباء يتطلب سبع سنوات على الأقل، وقد تقرر تنفيذ هذا البرنامج على مرحلتين:

المرحلة الأولى، عبر الاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة في الكليات والمراكز الاستشفائية الجامعية الخمس التي أشرت إليها.

وفي المرحلة الثانية، توسيع بنيات التكوين الطبي بخلق كليات ومستشفيات جامعية جديدة.

ففيما يتعلق بالمرحلة الأولى، فقد تم أولا رصد ميزانيات هامة، بلغت 75 مليون درهم سنة 2008، و75 مليون درهم سنة 2009، ثم 90 مليون درهم في كل سنة من سنتي 2010 و2011، بالإضافة إلى تخصيص 349 منصب مالي تم رصدها كذلك لهذه الغاية.

مستهدف هو 1700 كمسجلين جدد هذه السنة، 2010-2011 تجاوزناه يعني بنسبة إنجاز 116%.

المرحلة الثانية هي المرحلة اللي غادي تكون فيها واحد المجهود استثنائي إضافي، واللي يلزمها توسيع الطاقة الاستيعابية، هذه المرحلة سوف يتم في إنجازها ابتداء من سنة 2012 على أن تكون انطلاقتها الفعلية في الموسم الجامعي 2013-2014، وعلى رأس هذه الإنجازات كما أشرتم إلى ذلك في سؤالكم، السيد المستشار، هو مشروع أكادير وطنجة تطوان اللي غادي يكون إن شاء الله جاهزين في الدخول الجامعي 2013-2014.

وربما بالنسبة للدراسة اللي أشرتم لها، السيد المستشار، هي أن هذه الدراسة ديال الإنجازية اللي تعملت بينت على أنه من أجل الحفاظ على الجودة في تكوين الأطباء يجب أن نؤجل هذا الهدف ديال 3300 في 2020 إلى 2023، ولكن الإجراءات كلها والبرمجة هي الآن موضوعة من أجل تحقيق هذا الهدف إن شاء الله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤالان الموليان تجمعهما وحدة الموضوع، الأول يتعلق بتقييم إنجازات البرنامج الاستعجالي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، بناصر أزوكاغ، الهاشمي السموني، إبراهيم فضلي وعياد الطيبي. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

أود في البداية أن أوضح أسباب وضع هذا السؤال نظرا لما له من أهمية بخصوص المخطط الاستعجالي للتعليم، لأنه يشكل إطارا عمليا لأجراء ومضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بعد 10 سنوات من اعتماده، كذلك يستهدف حل المشاكل والعراقيل الميدانية التي تواجه رؤية الميثاق لإصلاح التعليم في مختلف جوانبه.

وعلى هذا الأساس، خصصت للبرنامج الاستعجالي اعتمادات مالية مهمة في سنته الأولى، هذه الاعتمادات لم يتم استثمارها بكاملها رغم الخصاص الكبير في مختلف البنات والجوانب المرتبطة بالخريطة المدرسية والجامعية بمختلف مناطق وجمعات المملكة، وخاصة العالم القروي.

لهذا، السيدة الوزيرة، نود معرفة ثلاث تساؤلات، الأولى منها وهي أهم الخلاصات التي توصلتم إليها بعد سنة من تطبيق البرنامج

وقد تم تسجيل ارتفاع ملحوظ منذ انطلاق المبادرة في عدد المسجلين الجدد، حيث انتقل من 892 سنة 2006-2007 إلى 1340 سنة 2007-2008، ثم 1705 سنة 2009-2010.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد عداوب:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، شكرا السيدة الوزيرة على المعطيات، تيتبين من خلال الجواب ديالكم، السيدة الوزيرة، على أنه كاي الإشكال بعمق، وهو أنه عدد الكليات قليل وعدد المراكز الاستشفائية قليل، وهذا مما يجعل على أنه التكوين ديال الأطباء غير موفر بالنسبة للمستقبل باش يمكن لنا نوصول لهاد الهدف ديال 3300 طبيب.

اللي كطلبو وهو أنه يتبدل مجهود كبير لأنه هاذ العملية فيها مصلحة للجميع والصحة للجميع، وإلى كان عندنا طبيب لكل واحد العدد معين باش يمكن لنا نتمشاو مع المقاييس الدولية، فهذا راه مكسب لجميع المغاربة ومكسب للصحة ديال كل مغربي اللي غادي يمكن يكون يتوفر عليها.

ثانيا، هناك تقصير في المجال ديال التكوين ديال الأطباء، علما أنه هاذ المراكز وهذه الكليات ما عندهم الإمكانيات المتوفرة، وحتى الاكتظاظ ديال الطلبة مع الأساتذة المبرزين في الطب اللي غادي يمكن لهم يستافدوا منهم، هنا كاي خلل، إذن نقلبو على شي صيغة أخرى اللي غادي يمكن نوفر حتى في القطاع الخاص اللي يمكن لو يساهم في التكوين ديال الأطباء بواحد.. لأن الآن أصبحت المراكز الاستشفائية الخصوصية متوفرة بكثرة في المغرب، وهذا من الواجب عليهم حتى هما يقوموا بهاذ الدور ديال التكوين باش يمكن هاذ الانتقال اللي انتقلنا من 888 حتى لـ 1700 فين وقتي، السيدة الوزيرة، يمكن نلقاو البلايص فين غادي يمكن لهم يتكونوا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، احنا كيان لنا من خلال الأرقام بأنه المرحلة الأولى لا تعرف حتى شي تعثر لأن هذه المرحلة اللي انتقلنا منها من 892 مسجل جديد إلى 1974 هذه السنة، تجاوزت ما كان مستهدفا لأن اللي كان

شكرا السيد الرئيس، وشكرا للسادة المستشارين على أسئلتهم. أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين على اهتمامهم بالبرنامج الاستعجالي وضرورة تنفيذ هذه حصيلته المرحلية، هذا الاهتمام الذي يندرج في الواقع في إطار اهتمام واسع، حظي به قطاع التربية والتكوين خلال السنة الماضية، وساهم في إشاعة جو جديد يطبعه التفاؤل والطموح في تحقيق أهداف الإصلاح، إذ أن العناية الملكية السامية التي يحيط بها جلالة الملك نصره الله هذا القطاع، والدعم الحكومي لمشاريعه، والانخراط المتنامي للمنتخبين ومنظمات المجتمع المدني، تشكل حافزا قويا للفاعلين في القطاع للعمل على إنجاح البرنامج الاستعجالي، علما أن حصيلته المرحلية إيجابية ومشجعة، سواء في قطاع التعليم المدرسي أو في قطاع التعليم العالي.

ولقد سبق لي في جلسة 12 أكتوبر 2010 أن قدمت أمام مجلسكم الموقر الحصيلة المرحلية للبرنامج الاستعجالي، كما تم تقديم هذه الحصيلة بشكل أكثر تفصيلا بتاريخ 6 دجنبر 2010 بمناسبة تقديم مشروع ميزانية السنة المالية 2011 أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وهي الحصيلة التي يمكن أن أذكر ببعض معالمها في هذه اللحظة.

ويتبين من خلال معاينة هذه الحصيلة أن جل المؤشرات المرتبطة بالنتائج عرفت تحسنا ملموسا، سواء تعلق الأمر بعدد المدرسين أو بنسب المدرس أو بنسب الاحتفاظ بالتلاميذ أو بنسب النجاح في الامتحانات الإشهادية، وعلى رأسها شهادة البكالوريا التي عرفت تحسنا بست نقط أو بنسب التوجيه نحو الشعب العلمية والتقنية.

ولاشك أن التقدم في إنجاز مشاريع البرنامج الاستعجالي قد ساهم في تحقيق هذه النتائج المشجعة، ويتعلق الأمر بتوسيع العرض التربوي من خلال بناء أو تأهيل المؤسسات التعليمية أو بتوفير وسائل العمل بهذه المؤسسات أو تنظيم التكوين المستمر أو مواجهة المعوقات السوسيو اقتصادية من خلال مبادرة مليون محفظة، برنامج "تيسير"، النقل المدرسي، المطاعم والداخليات، أو كذلك الجهود المبذولة من أجل تطوير النموذج البيداغوجي بكل مكوناته من برامج وكتب مدرسية وتجهيزات ديداكتيكية ونظام للامتحانات والتقييم ونظام التوجيه أو كذلك إرساء نظام للبحث التربوي لأول مرة على صعيد المنظومة التربوية.

إلى جانب ذلك، هناك تطوير حكامه المنظومة في أفق إرساء وترسيخ نموذج للتدبير لامركزي، تشاركي، متمحور حول النتائج، يبني على مبادئ الاستقلالية والمسؤولية وكذلك تفويت صلاحيات جديدة للمؤسسات التعليمية.

وإذا كان البرنامج الاستعجالي يرمي أساسا إلى إعطاء نفس جديد للإصلاح، فلا شك أنكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أصبحتم تلمسون هذا النفس الذي ساهم في بثه في المنظومة، ليس فقط ما تبذله مكونات الوزارة من جهود في إطار تفعيل البرنامج الاستعجالي،

الاستعجالي، كذلك أهم برامج وأوراش السنة الثانية، وثالثا حدوث تعاون مع الجماعات المحلية لأجرأة هذا البرنامج. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني يتعلق بمآل المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد الهاشمي، أحمد بنيس، حبيب لعلج، محمد أمزال، نبيه لحسن، والمستشار زركو. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

لقد اعتمدت وزارة التربية الوطنية مخططا استعجاليا، سطرت له أهدافا محددة في الزمن، وخصصت له إمكانيات هامة لضمان نجاحه، وقد يكون من نافذة القول استحضر الإشكاليات العميقة التي تعاني منها المنظومة التربوية بالمغرب، والتي أصبحت تشكل إكراها حقيقيا للابتناق الاقتصادي، فضلا عن تداعياتها على كل المستويات المجتمعية.

ولأجل ذلك، فإن المخطط الاستعجالي شكل حين الإعلان عنه فرصة اعتبرها العديد مصيرية لإخراج المنظومة التربوية من التفكك والارتجالية اللذان جعلتا منها سجينتنا تناقضات فظيعة.

إن المنظومة التربوية تشكل بكل تأكيد أولوية وطنية وقضية سترهن مستقبل المغرب في ظل محيطه الدولي المتحرك بسرعة، والذي لا يعترف إلا بالفعالية العلمية.

ولأجل ذلك، فنحن نتساءل معكم، السيدة الوزيرة، عن نتائج المخطط الاستعجالي، وهل مؤشرات الأولوية مدعاة للتفاؤل بالنسبة لمستقبل المنظومة التربوية للمغرب، وخصوصا بالأقاليم الجنوبية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، جواب السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي على السؤالين المتعلقين بالبرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

داخل المؤسسات وداخل الأكاديميات، لكن، السيدة الوزيرة، راه هاذ المشكل مشكل كبير وخص الجميع يتضامن من أجله. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، في إطار الرد على التعقيب...

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

المشكل كبير بالفعل، هناك تراكمات وصعوبات في معالجة الاختلالات التي تعترض منظومة التربية والتكوين، ولكن الحمد لله كين إرادة سياسية قوية.

وهناك كذلك عزيمة من طرف كل السلطات، وعلى رأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكذلك كل الفعاليات، يعني لا من المنتخبين ولا في الحكومة ولا في منظمات المجتمع المدني، وكين الآن واحد التبعة فعلا يمكن أن نعتز بها ميدانيا من أجل التغلب على هذه الصعاب. فيما يتعلق بالجامعة، كذلك انتما كتعرفوا، السيد المستشار، بأنه كاتبة مؤشرات جد إيجابية ونتائج إيجابية تم تحقيقها، وكين كذلك ميزانيات هامة من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية، وبطبيعة الحال يعني كل هذه الأمور سوف يتم معالجتها إن شاء الله تدريجيا ويتعاون كل الفعاليات داخل مجتمعنا. والسلام عليكم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التعليم وتكوين الأطر على مساهمتها في هذه الجلسة. ومنتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني، والسؤال الأول حول منهجية معالجة نزاعات الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الراجح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

موضوع سؤالنا باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية حول منهجية معالجة نزاعات الشغل.

يسجل خلال اجتماعات لجان الصلح المحلية والإقليمية والوطنية أن نسبة كبيرة من نزاعات الشغل في القطاع الخاص يعود سببها إلى عدم احترام حق الانتفاء النقابي وعدم تطبيق قانون الشغل وقانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في الوقت الذي كان من المفروض أن تكون

ولكن كذلك ما تقوم به كل الفعاليات المحلية من سلطات ترابية ومنتخبين ومنظمات للمجتمع المدني من مبادرات لدعم جهود الإصلاح، هذه المبادرات التي علينا أن نرعاها ونعززها جميعا، علما بأن هذا الإصلاح يتطلب نفسا طويلا ويقظة مستمرة من طرف كل الأطراف.

أما فيما يتعلق، السيد المستشار المحترم، بالشراكة مع الجماعات المحلية، فكما تعلمون، وفي إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بين وزارة الداخلية ووزارة التربية الوطنية التي تم توقيعها في حضرة صاحب الجلالة، فقد بدأنا منذ سنتين في تفعيل هذه الاتفاقية، ومررنا إلى السرعة القصوى هذه السنة، حيث أن السادة الولاة والسادة العمال بإشراك كل الجماعات المحلية قد اشتغلوا على وضع مخططات للعمل، برامج محددة مدققة على صعيد كل الجماعات وكل الأقاليم وكل الجهات من أجل مساهمة الجماعات المحلية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في دعم جهود الإصلاح.

وأستغل هذه المناسبة لأتوجه بالشكر والامتنان لكل الفعاليات المحلية التي في الحقيقة كلما توجهنا إليها وجدنا استجابة، تتنامى سنة بعد أخرى وانخراطا يتنامى كذلك سنة بعد أخرى، فزيدا من الالتفاف حول هذا المشروع الحيوي بالنسبة لبلادنا. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب الكلمة للفريق الحركي، إذن ما كين تعقيب، الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد مهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

احنا لا نشك في عملكم وعمل الوزارة، لكن السيدة الوزيرة، الإشكال هو أن تسيير هذه الوزارة، هناك تراكمات ديال 50 سنة من الاستقلال وسوء التسيير، ما يمكنش يتم علاجه في سنة أو سنتين.

بالنسبة للبرنامج الاستعجالي، كين بعض الأخطاء اللي احنا كنا نحطوها، ونبغيوكم تعالجوها، السيدة الوزيرة، أخطاء كثيرة، لا في التعليم الابتدائي ولا في التعليم العالي.

مثلا في التعليم العالي، الناس الآن، السيدة الوزيرة، من بعد الإجازة كتلقى الأبواب مسدودة أمامها، الطلبة ولاو يتوجهوا لمصر، ولاو ينقطعوا عن الدراسة، بعض المناطق اللي بزاف كتعاني من قلة الجامعات، بالنسبة للأقاليم الجنوبية.

الناس، السيدة الوزيرة، الآن بدأت كتقاطع الدراسة لأن الجامعة بعيدة عليها، وهاذي إشكالية، احنا، السيدة الوزيرة، لا نشك في عملكم وفي جديتكم وفي عملكم، اللي احنا لاسناه داخل اللجنة وفي داخل القطاعات،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التشغيل للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغاني، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على طرحه لهذا السؤال.

للإشارة، عملية الرصد التي تقوم بها كوزارة التشغيل بالنسبة للتسعة أشهر الأولى من سنة 2010 سجلت اندلاع 183 إضراب جماعي للشغل، وتقادي ما يناهز 620 نزاع جماعي للشغل بـ 521 مقاولا، اللي كانت غادي تتحول لإضرابات تم الريح فيها على الأقل واحد 55291 يوم عمل لكل أجير.

بالنسبة للجن، وكما جاء في سؤالكم السيد المستشار، مدونة الشغل أقرت مجموعة من الآليات، هناك اللجن الإقليمية للبحث والمصالحة واللجنة الوطنية، وهناك مسطرة يجب اتباعها، كيكون دراسة النزاع من طرف مفتشيات الشغل في المرحلة الأولى، لما يستعصي يحال على اللجنة الإقليمية ثم اللجنة الوطنية.

بالنسبة للجن الإقليمية للمصالحة، درست سنة 2010: 25 نزاع جماعي للشغل فقط، تمت تسوية 11 منها تسوية نهائية، وأحيلت بقية النزاعات على اللجنة الوطنية.

اللجنة الوطنية بدورها درست 19 نزاعا جماعيا للشغل خلال 9 أشهر الأولى، تم تسوية 6 منها، وواحد 2 أحيلا على القضاء لغياب، كما قلت السيد المستشار المحترم، لمسطرة التحكيم.

وفي مسطرة التحكيم، هذا لتعيين الحكام بقرار من وزير التشغيل، كما تقول مدونة الشغل، تطلب هذا استشارة المركزيات النقابية لأكثر من سنتين باش تعطينا الأسماء ديال الحكام اللي تقترحهم وكذلك الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، وفي الأيام المقبلة سيصدر القرار ديال تعيين لأئحة الحكام من طرف وزير التشغيل والتكوين المهني، اللي غادي تصبح هاذ الآلية يمكن اللجوء إليها قبل ما يمشي لأي نزاع جماعي.

بالنسبة للحريات النقابية اللي تكلمت عليها وأثرتموها، أنا غادي نشير هنا أن مشروع قانون النقابات يجرم المس بالحرية النقابية، لأن اليوم ونكونو متفقين أنه كين فراغات اللي تؤدي لتجاوزات مختلفة، اللي في بعض الأحيان مكنعرفوها واش في مجال الحريات النقابية أو في مجال كذلك تدخلات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

جل نزاعات الشغل الجماعية حول تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، أي أن تدخل في إطار اتفاقيات الشغل الجماعية.

طبعا، وكما يعلم السيد الوزير أنه نزاعات الشغل الطبيعية والعادية هي التي تدخل في هذا الإطار، بينما باقي النزاعات الأخرى التي تدخل في إطار القانون، وبطبيعة الحال الطبقة العاملة مفروض عليها إلى حد ما أنها تاخذ هاذ الأشكال من النضالات من أجل، قلت، تطبيق القانون.

غير أنه عند معالجة هذه النزاعات، تلتزم الجهات المسؤولة الحياد، علما أنها معنية ومسؤولة على تطبيق القانون وحماية حق الائتاء النقابي كحق دستوري قبل غيرها.

وكما يتابع، السيد الوزير، وكما يعلم من خلال متابعاته أيضا مسؤوليته أن النقابات تقوم بدور كبير في تطبيق القانون إلى حد أننا نلاحظ أن المقاولات اللي كتواجد فيها النقابة هي المقاولات اللي كتطبق القانون، وأنه بشكل عملي وفعلي لولا النضالات اللي كتأخذها الطبقة العاملة لكنت الأوضاع أفضع عما هي عليه الآن، مع العلم أن أجهزة تفتيش الشغل أو جهاز تفتيش الشغل الصلاحيات ديالو أو الإمكانيات ديالو محدودة بطبيعة الحال بحكم القانون.

ولترجمة هذه الإرادة، يتطلب عند تكوين اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة أن يرأسها عامل العمالة أو الإقليم عند تكوين، بطبيعة الحال، اللجنة الوطنية، كمنشوفو وكما يتابع السيد الوزير أن واحد العدد ديال النزاعات، وسمحوا لي لأن ما كاينش البث إلى فتحتم لنا فرصة مع السيد الوزير... الوضع الاعتباري للمسؤول عن النزاعات، الوضع الاعتباري الوضع ديالو المعنوي والفعلي، والسلطة ديالو الفعلية عندها أهمية كبيرة، ولذلك كما تلاحظون في اللجن الإقليمية في الغالب ما يترأسها موظفون بسطاء، ومن الأحسن، بل هذا هو القانون، خصو يكون، وخاصة عند النزاعات اللي من طبيعة الحال مستعصية، تمارس الرئاسة عند السيد العامل.

كما يلاحظ أيضا، السيد الوزير، لحد الآن عدم تفعيل مسطرة التحكيم كما تتابعون، لذلك نرى، السيد الوزير، أنه حصل واحد التقدم، نسائلكم عن ما هي الإجراءات التي ستقومون بها من أجل، من طبيعة الحال، باش ما يقاش الحياد لأنه عند النزاعات ديال الشغل المصالح المعنية ما هياش محايدة.

يمكن لي نقول، السيد الوزير، أنه في كثير من الأحيان كتحولوا أننا احنا كناقبين احنا اللي كتحاكمو، كيصبح بحال الوضع ديال اللي كيطالب بتطبيق القانون واللي كيطالب بتطبيق احترام حق الائتاء النقابي، بحال الوضع ديال اللي كيتجاوز هاذ القانون.

لذلك، كتنسألوا، السيد الوزير، عن ما هي الإجراءات والتدابير التي سيتم القيام بها في هذا الشأن لحماية حق الائتاء النقابي وتطبيق القانون؟
وشكرا.

في هذه العملية، خصوصا خلال الثلاث سنوات الحالية، نغطي مثال أنه سنة 2006 لم يكن يتجاوز عدد المحاضر المحررة ضد المقاولات التي تخرق القانون 100 محضر، اليوم 9 أشهر الأولى سجلنا 500 محضر ضد المقاولات.

بالنسبة كذلك لجانب آخر اللي دخلنا فيه، هو التنسيق مع منظومة الضمان الاجتماعي في المراقبة، وهذا يثير إشكاليات، اليوم هناك العديد من المقاولات اللي كتطرح إشكالية ديال الصعوبات التي كتعيشها بالنسبة للضمان الاجتماعي، وهذه إشكاليات حقيقية اللي سيجري تدارسها حتى على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

جانب آخر، نحن لم نكن نغطي التراب الوطني، كما لا نتجاوز عدد مندوبيات وزارة التشغيل 43 مندوبية، سنة 2010 زدنا 8 المندوبيات جديدة، وهذا السنة ديال 2011 غادي نزيدو 5 مندوبيات جديدة من أجل المواكبة ديال النسيج الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة.

وجانب آخر، كذلك دخلنا في منهجية جديدة للرفع من أداء جهاز تفتيش الشغل رغم قلته، نقر بها، أدخلنا في منهجية جديدة هو التدبير المرتكز على النتائج، ابدينا ب 10 المندوبيات سنة 2010، سنة 2011 غادي نرفعوها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التشغيل موضوعه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد وزير الدولة،

الحقيقة على أنني أطلب بإرجاء هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة، ربما في شهر أبريل لأن قطاع الشغل يعاني من عدة اختلالات كبيرة، وصندوق الضمان الاجتماعي فيه كذلك عدم احترام القوانين، يخص الرأي العام يعرف هاذ الشيء هذا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث ورد بشأنه طلب التأجيل من رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

غير إذا سمحتم، احنا علاش حرصنا؟ طبيعة الحال على باش نديرو لأنه الفترة طويلة، وارتأينا أننا نتناول هذا السؤال، وكيف قلت، السيد الوزير، بأن النقابات تلعب دور كبير في تطبيق القانون وتقليص الدور ديال القطاع غير المهيكل.

ويمكن لي نقول لكم، السيد الوزير، لولا وجود النقابات، كقولوها، جهاز تفتيش الشغل، صحيح أن النقابات بذلوا مجهودا كبيرا باش تكون صلاحيات عند جهاز التفتيش أثناء إقرار المدونة، ماشي لكوننا ما عرفناش، هذاك الشيء اللي تمكنا نصلو له.

لكن راه اللي كيلعب الدور الكبير باش يطبق القانون راه هي النقابات، وهاذ الشيء كتعرفوه، السيد الوزير، لذلك احنا الإلحاح ديالنا أولا التركيب ديال هاذ الجح، راه ماشي عبث المشرع أعطى للسيد وزير التشغيل هو اللي يتأسس، وأعطى للعامل هو اللي يتأسس، الآن هاذ الشيء ما كيتدارش.

كذلك، السيد الوزير، قلت بأنه عندما يكون الأمر يتعلق بعدم احترام الحريات النقابية وتطبيق القانون، أتم ما خصكمش تكونوا محايدين، سواء السلطات يعني وزارة الداخلية على مستوى الأقاليم ولا وزارة التشغيل، ما تكونش محايدة أثناء دراسة النزاعات اللي هي معنية ومسؤولة بالدرجة الأولى على احترام حق الائتاء النقابي.

لذلك، السيد الوزير، علاش قلنا كحسو أننا كنبحو احنا اللي كنبحو، ما معنى واحد كيخرق القانون وواحد ما كيغيثش يطبق، لا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ولا قانون الشغل، ولا الحريات النقابية، في حين نصح احنا كنبحو على حلول توافقية، وما كنبكونش الجراة باش يتقال بصراحة للناس اللي تيخرقوا القانون خصهم يخرقوا القانون.

إذن هذه مسألة نلح عليها، ولذلك ارتأينا أننا في هاذ الظرف هذا نطرحو السؤال حول الموضوع اللي من طبيعة الحال نعتبره أساسيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

لاشك نحن لا نختلف على دور المركيزات النقابية في التأطير، فهي شريك اجتماعي أساسي وأساسي، وشعور منا بالدور الذي تلعبه النقابات كما ذكرتم، السيد المستشار المحترم، في الجانب ديال تفعيل بعض الإجراءات القانونية لمدونة الشغل وغيرها من المقترحات ديال الضمان الاجتماعي، هذا هو اللي دفعنا أننا نقترحو مشروع قانون النقابات للمزيد من دعم النقابات نفسها، ومزيد من إعطاء الحريات النقابية.

كيتي الجانب الآخر حول دور مفتشي الشغل، دور مفتشي الشغل كما تعرفون حسب القانون هو دور الحفاظ على تطبيق القانون ولا يتوانون

فما هي الإجراءات التي كنتيويو العمل عليها من أجل وقف هذا الواقع وكذلك الإنصاف ديال كل المستخدمين، سواء المتعاقدين ولا التي تضامنوا معهم؟
كذلك متى تنون، السيد الوزير، تنظيم أو عقد اللجنة الوطنية بحضوركم شخصيا، وكذلك بحضور ممثل الإدارة من أجل وقف هذا الخرق؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

جواب السيدة المستشارة المحترمة، والتي كنشكروها على طرح هذا المشكل، هو نحن نتعامل مع هذا النزاع كتزاع جماعي للشغل وكنعرفوا مقتضيات القانون المنظم للتعاقد، الوصاية لها حدود، فهذا النزاع الجماعي للشغل سببه الرئيسي هو الأوضاع التي عاشتها التعاقدية العامة في السنوات الأخيرة.

هذا النزاع يجد جذوره في الواقع... من الأسباب التي أدت إلى أن الحكومة اتخذت قرار حل الأجهزة السابقة للتعاقدية وتطبيق الفصل 26 من قانون التعاقد، حيث أن المكتب أو المسير السابق أقدم، خاصة في يناير 2009 على توظيف 188 شخص، وكانت المفتشية العامة للمالية قد وقفت على مجموعة من الاختلالات ترتبط بطبيعة التوظيفات والشروط التي مرت منها.

بعد ذلك أجريت انتخابات ديال التعاقدية وانتخب مكتب مسير واقتضت مهمة المتصرفين المعينين من طرف وزير التشغيل ووزير الاقتصاد والمالية، وأصبحت هناك أجهزة تتولى تدبير التعاقدية.

هذه الأجهزة التي صعدت، في ملف الموارد البشرية كان هناك تقرير المتفشية العامة الذي يقول أن هناك واحد المجموعة ديال الموظفين أو المستخدمين لم يتم احترام شروط توظيفهم، حيث مثلا واحد يستحق السلم 5، منح السلم 10 بلائحة كاملة، السيدة المستشارة المحترمة، مثلا بعض التخصصات لا تحتاجها التعاقدية فطرح مشكل، المكتب الجديد للتعاقدية قرر بعد استشارة النقابات التي ممثلة في التعاقدية تنظيم امتحان لتسوية الأوضاع.

هذا الامتحان، حسب المعلومات المتوصل إليها، شارك فيه من ضمن العدد ديال 132 حالة، 96 مستخدم، ولم يجتزه 36 مستخدم، وقرر مكتب التعاقدية من بعد إجراء هذا الامتحان أن 36 ديال المستخدمين لم يلتحقوا بها.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التشغيل موضوعه النزاع الجماعي القائم بالتعاقدية العامة، للمستشارين المحترمين السادة: الميلودي مخارق، فاروق شهير، خديجة غامري، أحمد بن طلحة، محمد السردوي.
الكلمة لأحد المستشارين أو المستشارة.

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

موضوع السؤال هو متعلق بالمأساة التي كيعانيو منها 50 مستخدم ومستخدمة التي متعاقدين مع التعاقدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، والتي كيوخوضوا اعتصام مفتوح منذ 25 ماي أي منذ حوالي 8 أشهر في ظروف غير إنسانية وتغيب فيها أدنى الشروط، بحيث أن الإدارة أقدمت على قطع الماء والكهرباء ومنعهم من ولوج المرافق الصحية، الشيء الذي أدى إلى عدة أعراض، سواء مرضية جسديا أو انبهارات عصبية، أدت أيضا إلى حالة إجهاض، أدت إلى انتشار مرض السكري، انهيار عصبي إلى آخره... إذن عدة أمراض جسدية ونفسية، وكذلك حالات اجتماعية، كإين هناك حالات طلاق، هناك حالات إفراغ بالقوة من السكن بما أن المستخدمين لم يؤدوا الأقساط للقروض لأنهم اقتنوها عبر قروض رهنية، وبالتالي هاذ المأساة التي كيعيشوها هي بسبب إقدام إدارة التعاقدية على فسخ العقد لأنهم امتنعوا عن اجتياز مباراة، وهاذ الامتناع ديالهم هو مشروع، لأن إخضاعهم لاجتياز مباراة يعتبر غير قانوني بما أنهم اجتازوا مباراة سنة 2007 بنجاح، وهاذ الشيء مسجل في محضر سنة 2007.

هاذ المستخدمين كلهم اشتغلوا لمدد تتفاوت ما بين 5 سنين و14 سنة، والإدارة من بعد ما رفضوا الاجتياز لجأت إلى فسخ العقد، ولم تكنتف فقط بهذا بل التجأت إلى عدة إجراءات تعسفية في حق الممثلين النقابيين والمستخدمين التي تضامنوا معهم، وذلك عبر اقتطاع الأجور، حرمانهم من المنح، تأخير الترقية وتعطيلها للبعض، كذلك التنقيلات التعسفية، وكذلك التجريد من المسؤوليات الإدارية.

إذن، السيد الوزير، بحكم أنكم وصي على هذا القطاع، وكذلك مسؤول على احترام القوانين الشغلية والاجتماعية، فكنتطلبو منكم، السيد الوزير، أن تقوموا بإنصاف هاذ المستخدمين المتعاقدين، وذلك بإرجاعهم لعملهم، وكذلك إنصاف المستخدمين والنقابيين التي أصابوهم بعدة إجراءات تعسفية.

تدارت لجنة إقليمية وتداروا اجتماعات على مستوى المندوبية، ولكن لم يكن هناك حضور، وأتم كمشرفين أو كمسؤولين على تطبيق وحماية القوانين تيخصك تسهروا عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، وأؤكد لك أنه اللجنة الوطنية ستعقد للبت في هذا النزاع اللي كعتبروه نزاع شغل، مثله مثل النزاعات كاملة، وأن اللائحة التي تتوفر عليها هي اللائحة ديال المفتشية العامة للمالية التي وقفت على خروقات خطيرة جدا، وإذا سمحت ما نمشيش أنه واحد اللي خصو يتوظف في السلم 5 عنده السلم 10، وغير اسمحي لي السيدة المستشارة.

الإشكال الحقيقي، السيدة المستشارة المحترمة، ونحن نحترم هذه المؤسسة، راه خطير ملي كتتكلمو على هاذو، راه الناس موظفين عندهم دبلومات غير معترف بها، أنا وزير التكوين المهني، كايين مؤسسات التكوين المهني المعتمدة وكايين مؤسسات التكوين المهني غير المعتمدة، ما خاصش التوظيف فيها، بمنطق القانون.

راه كايين مثلا، واش اللي تقني في الطيران آش غادي يدير في التعاقدية، نمشي في واحد المجموعة ديال اسميتو، ما كايين لاش، هاذ الشي وقفت عليه المفتشية العامة للمالية، لكن من جانب قانون الشغل نعتبر في وزارة التشغيل أنهم هاذ الناس من حقهم لأنهم قضاوا واحد المدة ديال الشغل، فهذا راه موضوع زعما ماشي بالسهولة اللي كنتناكرو فيها وراك عارفة جميع التفاصيل ديالو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الأخير الموجه إلى السيد وزير التشغيل موضوعه عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

من الأوراش المهمة، السيد الوزير، التي فتحتها هذه الحكومة، هي ورش التشغيل، وعملت جادة بكل إمكاناتها لتقليص نسب البطالة، إلا أننا نلاحظ أن هناك ارتفاع يبقى فارضا نفسه في سوق الشغل، وهذا قد

قننا بمساعي في إطار نزاعات الشغل، وأؤكد عليها، لأن لا دخل لوزير التشغيل ولا وزير المالية في التسيير طبقا لمقتضيات القانون، لأن هناك أجهزة مسيرة، في إطار نزاعات الشغل كان هناك اجتماعات لدى المفتشية ديال وزارة التشغيل في البداية بالرباط، ثم تم إحالة النزاع على اللجنة الإقليمية للمصالحة، بعد ذلك طلب منا من طرف نقابة الاتحاد المغربي للشغل عقد اجتماع اللجنة الوطنية وعقده بحضور، كما قلت السيدة المستشارة المحترمة، حضور الوزير نفسه، لماذا حضور الوزير نفسه؟ والقانون يقول الوزير أو من ينوب عنه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كايين تعقيب السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة خديجة غامري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، اللي في الحقيقة ما أعطانا حتى شي حاجة إيجابية وما أعطى حتى شي حاجة عندها شيء من المعقول، لأن عندي لائحة السيد الوزير ديال هاذ 50 المعتصمين، اللي كلهم عندهم شواهد، أغلبهم عندهم شهادة الإجازة، هذا أولا.

ثانيا، عندي هنا العقد ديالهم اللي موقعة منذ 2007، وبالتالي 2009 اللي كتقولوا هي جاءت من بعد ما يجتازوا هاذ المباراة، وبالتالي الإدارة دائما كتشمشي في اتجاه تجديد العقدة.

ثالثا، السيد الوزير، النقابة الأكثر تمثيلية في التعاقدية هي الاتحاد المغربي للشغل، اتما كتسهروا على الانتخابات وعارفين شكون هي اللي عندها تمثيلية، فلم يتم استشارتها نهائيا في اجتياز هذه المباراة أو عبرت على اتفاقها نظرا لهذه المسائل اللي قلت، أن هاذ الناس اللي اجتازوا المباراة ما يمكنش يعاودوا يجتازوها.

ثم مسألة اللي خصنا نقر بها، أن ما شي معنيها فوق ما تداروا الانتخابات وطلع مكتب جديد وأجهزة جديدة غادي يتم المباراة على صعيد كل المتعاقدين باش نشوفو واش كتبلي كذا ولا كذا.

المسؤولين على التشغيل ديالهم ها هما كيتعاقبوا في إطار ملف متكامل، هما ليسوا مسؤولين على اللي قبل بهاذ الشهادة أو أخرى، اللي أساسي هما كيشتاغلوا منذ 2004، 2002، 2003، قلت أنا عندي لائحة، السيد الوزير، نعطيها لك باش ترافقها مع هاذي.

كايين هناك مغالطات اللي تعطات للمنتخبين، سواء المندوبين ولا المتصرفين واللي مشاوا في اتجاه باش يتبعوا القرار اللي هو قرار مححف اتجاه هاذ المستخدمين.

إذن، السيد الوزير، خاص مراجعة هاذ المعطيات اللي عندك، وذاك الشي علاش تنقولو خصك تحضر شخصيا، ثم يكون هناك نوع من الضغط ولو معنوي على المسؤولين في الإدارة باش يحضروا، لأن بالفعل

فعلا واحد الدينامية اقتصادية، لكن مع مخططات التنمية كيمكن نخلقوا واحد الدينامية أخرى.

جانب آخر هو الإصلاح ديال المنظومة ديال التعليم على وجه الخصوص، اليوم كنعرفو من خلال المخططات، سواء مخطط ميثاق الإقلاع الصناعي أو السياحة أو في المجالات الأخرى، كنعرفو بالضبط أشنو هي مناصب الشغل التي سيحدثها السوق الوطني، ولكن بالمقابل نتوجدو بعض التخصصات اللي لازال يتم التكوين فيها، خصوصا على مستوى الجامعات اللي كي طرح إشكال حقيقي في المستقبل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار الرد على التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الوزير،

في الحقيقة أنا غير مقتنعة بما سمعت، بما أننا ليست لنا على الأقل مرصد استشاري يحدد لنا الحاجيات، مثلا في 2015 أو في 2014 ماذا سنكون وإلى أية يد عاملة سنحتاج؟ فإننا فقط نؤثت فضاء لغويا ليس إلا، مادام ليس هناك تنسيق بين التعليم والتعليم العالي والتعليم العام والتعليم الخاص والتكوين المهني، راه ما يمكنش نهضرو على ملاءمة التكوينات لسوق الشغل.

راه مشكل، خصنا نشوفو أشنو هي حاجيات السياحة، أشنو هي حاجيات الصناعة التقليدية، ملي تنقولو بأن البوادي فيها النقص والمدن فيها الخصاص، فهنا خصك تشجع المقاولات، تدير لهم شي تخفيض، ديروا شي حاجة باش تمشي المقاولات لبرا، تمشي عند اليد العاملة، باش متبقاش هجرة البوادي إلى المدن.

ثم السيد الوزير، أنا ما تنفهمش مثلا وزارة الشبيبة والرياضة كتنخرج في المعاهد ديالها البطالة، بما أن بطالة علاش غتكونهم أصلا وتخرجهم للباب يمتجوا.

وما يمكنش، السيد الوزير، مثلا اللي قلتي دابا لزميلتي المستشارة أن مثلا تقتي في الطيران ماذا يفعل في التعاضدية؟ إيوا شكون اللي دخلوا لذك التعاضدية؟ شكون دخلوا لذك التعاضدية؟ دخلوه لأن.. ماشي شغلنا شكون اللي دخلو، ولكن كان (Entretien).

إذن ما كاينش عدم الملاءمة، ما عندناش مرصد، ما يمكنش نقاوا نحاسبو الناس، ما دمنا ما كنعرفوش هذا آش كيدر.

ثم التعاضدية راها قطاع خاص، السيد الوزير، ما نهضرو لا على سلم 10 ولا على سلم 11، ولكن نشوفو مشكلة اجتماعية، وما يمكنش

يرجع إلى مجموعة كثيرة من التساؤلات، ولكن نحن في الفريق الاستقلالي نقول أولاها هو عدم ملاءمة التكوين لمتطلبات السوق الشغل.

لهذا، فإننا نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التحفيزية أو التشجيعية التي تنوون اتخاذها من أجل تدليل هذه الصعوبات، وكذلك كيف ستعملون على دمج فئة المعطلين حاليا في سوق الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة في الفريق الاستقلالي على طرحها هذا السؤال، اللي كنعقد هام جدا ولو أنه يتواتر دائما.

لكن نبغي نؤكد أن اليوم من خلال عملية الرصد اللي أصبحت ممكنة، تنقول عملية الرصد اللي أصبحت ممكنة من خلال الدراسات الاستشافية اللي قمنا بها لأول مرة في تاريخ المغرب.

اليوم نتوفر على مؤشرات وعلى معطيات حقيقية حول حاجيات سوق الشغل في مجموعة من الجهات، اليوم عندنا تقريبا 7 جهات اللي عندنا فيها المؤشرات، أشنو كاين اليوم أو مناصب الشغل، واللي بعضها لا نتوفر على منظومة ديال التكوين فيه، وخصوصا مع المخططات الجديدة اللي انطلقت ديال التنمية القطاعية في عدة مجالات.

هذا دفعنا، بطبيعة الحال، إلى وضع برنامج استعجالي في ميدان التكوين المهني، اللي في هاذ السنة ديال سنة 2011 سيتم الشروع في العمل بمجموعة من المؤسسات ديال التكوين اللي كتوأك الحاجيات الحقيقية اليوم في واحد المجموعة من الجهات، تعلق الأمر بالمجال ديال صناعة السيارات، المعهد مع رونو جاهز الآن باش يبدأ الاشتغال ديالو، المعهد المتخصص في المهن ديال الطيران بالدار البيضاء، والمعاهد الأخرى المرتبطة كذلك بالموضة والابتكار أو غيرها.

اليوم كذلك نتوفر على دراسة، هاذيك الدراسة الاستشافية كتعطينا مؤشرات حول واحد المجموعة من الجهات، لكن في نفس الوقت كطرح علينا إشكال، اليوم عندنا جهات تخلق مناصب الشغل، وهناك مناطق في المغرب أو جهات في المغرب مناصب الشغل فيها ناقصة، أقول لا تخلق ما يستجيب إلى السوق، هنا عندنا إشكال هو تنظيم هاذ الحكامة ديال سوق الشغل، كيفاش غادي نضمو هاذ الحكامة ديال سوق الشغل من خلال التدخلات ديال الوكالة؟

اليوم استطعنا نوصلو لواحد 74 وكالة على الصعيد الوطني اللي مغطية التراب الوطني، وكنا نلاحظو حتى من المؤشرات ديال المناصب التي تتقدم للوكالة أن بعض الجهات ما عندهاش إمكانيات تعطي فرص شغل إضافية، باستثناء واحد 6 الجهات أو 7 الجهات في المغرب اللي فيها

بتفصيل لأن عندي كاملين هنا، بالنسبة للرباط: 23789 منصب شغل، بالنسبة لجهة طنجة-تطوان كانت آنذاك ما بين 2010 و2011: 16869، إضافة للجهات.

كذلك، المخططات الجديدة التي وضعتها الحكومة، وهذا هو الجانب الجديد فيها، جميع المخططات كانت ما نسميه (La composante)، أو التكوين والحاجيات ديال الكفاءات كانت ضمن ذلك المخطط، تعلق الأمر بالإقلاع الصناعي، تعلق الأمر بمخطط السياحة، تعلق الأمر كذلك بالفلاحة، بالصناعة التقليدية... هاذو كلهم كين المكون اللي كعتبروه ديال الموارد البشرية اللي غادي يحتاجوها، تعلق الأمر ب 2012 أو 2015.

اليوم كنتوفرو بالفعل، يمكن نتفق معك على المرصد الوطني غير المفعل بالدرجة اللي خصو يلعب بها دور داخل وزارة التشغيل، متفق معك في هاذ النقطة، ولكن كل المخططات أصبحت باين لنا أشنو هي الحاجيات في مختلف القطاعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، وأشكر الجميع على مساهمته في هذه الجلسة.

نكونو كهضرو على التشغيل وبحث عن مناصب التشغيل واحنا نسرحد ولاسيما الدولة، فهذا عيب، ما يمكنش نقبلوه. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيدة المستشارة.

انتقلتم من التشغيل إلى مشكل التعااضدية، كظن هاذ الملف اليوم بجميع تفاصيله لدى القضاء والقضاء سيقول كلمته، وليس وزير التشغيل الذي يسير التعااضدية، هناك أجهزة منتخبة... لا ما كحميوش لأن تقارير المفتشية العامة بينت بالضبط، وهذا هو السبب اللي دفعنا لتطبيق الفصل 26 في هذه النازلة، والآن حتى التعااضديات الأخرى طلبنا من المفتشية العامة تجري افتتاحات في كافة التعااضديات، لأنه هذا كعتبروه من المرافق العامة، أنه كيقدم خدمات للمنخرطين وجانب ديال التغطية الصحية.

نرجع للسؤال اللي طرحتمو، اليوم نعطي مثلا بجهة فاس، رصدنا سنة

2011-2013: 13345 منصب عمل، بالنسبة للرصد ما بغيتش نعطيهم